

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية



التطور الحاصل على الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات
المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

May 2016

قائمة المحتويات:

3	1- مقدمة
3	2- أهداف الدراسة
5	3- أهمية الدراسة
6	4- منهجية الدراسة
6	4-1 البيانات المستخدمة في الدراسة ومصادرها
7	4-2 منهج بناء مؤشر فعالية الموقع الإلكتروني
8	4-3 توزيع الشركات المدرجة وفقاً لحجم رأس المال وعلى المستوى القطاعي
8	4-4 مجتمع الدراسة
9	5- حوكمة الشركات
9	5-1 التطورات الدولية والإقليمية
14	5-2 التطورات على المستوى المحلي
18	6- الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في فلسطين
18	6-1 مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
18	6-1-1 تركيبة مجالس إدارت الشركات المساهمة المدرجة
23	6-1-2 عضوية مجالس أكثر من شركة مساهمة عامة مدرجة
24	6-1-3 اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
25	6-1-4 الإفصاح عن المنافع الممنوحة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
29	6-2 وجود موقع الكتروني فعال
36	6-3 التدقيق الداخلي
37	6-4 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
38	6-5 تركيز الملكية
43	7- الخلاصة والتوصيات
48	المراجع:
50	الملاحق:

قائمة الجداول:

- الجدول 1: توزيع الشركات المدرجة على اساس حجم رأس المال المكتتب به
- الجدول 2: أهم التعديلات الحاصلة على مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي OECD
- الجدول 3: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
- الجدول 4: الإفصاح عن المنافع الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة
- الجدول 5: الإفصاح عن المنافع الممنوحة للإدارة التنفيذية
- الجدول 6: المؤشرات الفرعية وأوزانها والعناصر الخاصة بكل منها بهدف بناء المؤشر الكلي لمعايير الموقع الإلكتروني الفعال
- الجدول 7: نتائج احتساب المؤشر الكلي والمؤشرات الفرعية للمواقع الإلكترونية للشركات المساهمة العامة المدرجة
- الجدول 8: نتائج احتساب المؤشر الكلي والمؤشرات الفرعية للمواقع الإلكترونية للشركات المساهمة العامة المدرجة وفقا للقطاع والحجم
- الجدول 9: توفر وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة المدرجة إستنادا الى التوزيع القطاعي
- الجدول 10: توفر وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة المدرجة إستنادا الى حجم الشركة
- الجدول 11: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين
- الجدول 12: توزيع المساهمين وفقا لأعداد الأسهم التي يملكونها في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كما هي بتاريخ 2015/11/30

قائمة الأشكال:

- شكل 1: بناء المؤشر المركب الموزون لتحليل المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين
- شكل 2: الفصل بين رئاسة أو عضوية مجلس الإدارة ومنصب المدير العام، 2015
- شكل 3: الفصل بين رئاسة أو عضوية مجلس الإدارة ومنصب المدير العام، 2012
- شكل 4: التوزيع القطاعي للشركات التي يشغل فيها رئيس أو عضو مجلس الإدارة منصب المدير العام ، 2012، 2015
- شكل 5: توزيع الشركات التي يشغل فيها رئيس أو عضو مجلس الإدارة منصب المدير العام وفقا لحجم رأس المال، 2012، 2015
- شكل 6: التوزيع القطاعي للشركات التي يشغل فيها رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس ادارة منصب المدير العام، 2012، 2015
- شكل 7: عدد العضوية في مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة، 2012، 2015
- شكل 8: وجود موقع الكتروني من عدمه للشركات المدرجة، 2012، 2015
- شكل 9: التوزيع القطاعي للشركات التي ليس لديها موقع الكتروني /او لا يعمل، 2012، 2015
- شكل 10: عدد الشركات التي يتوافر لديها موقع إلكتروني باللغة الانجليزية، 2012، 2015
- شكل 11: تركيز الملكية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، 2012، 2015
- شكل 12: نسب تركيز الملكية موزعة حسب القطاع، 2015
- شكل 13: نسب تركيز الملكية موزعة حسب القطاع، 2012

1- مقدمة

لا يزال موضوع حوكمة الشركات يتصدر اهتمام غالبية الجهات الرقابية والمؤسسات الدولية ذات العلاقة مثل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ومجموعة العشرين ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. وذلك استجابة لتداعيات الازمة المالية العالمية التي حدثت في أواخر العام 2008، حيث حصل هناك تطورات كبيرة على مبادئ ومفاهيم حوكمة الشركات لعل أبرزها التعديلات الأخيرة على مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والتي أقرت نهاية العام 2015، اذ تعتبر هذه المبادئ المرجعية لغالبية الدول والجهات الرقابية في اعداد وتطوير قواعد الحوكمة الخاصة بها. اصف إلى ذلك تزايد الاهتمام في توفير أدوات ووسائل قياس تحدد مدى التقدم الحاصل في تطبيق قواعد الحوكمة لدى العديد من الدول، حيث تتراوح أدوات القياس ما بين الاستناد إلى أسس كمية في القياس أو نوعية أو المزج بينهما، وعلى المستوى الوطني الفلسطيني شهدت الفترة الأخيرة العديد من التطورات والتغيرات في مجال حوكمة الشركات سواء في الأطر القانونية والرقابية أو على مستوى قواعد الحوكمة وتطوير أدوات قياس كمية ونوعية، وفي هذا السياق عملت هيئة سوق رأس المال، بصفتها الجهة المسؤولة عن تطبيق قواعد الحوكمة في فلسطين على استكمال جهودها في خلق البنية التحتية للحوكمة في فلسطين وتطويرها من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات المحورية التي سيتم التطرق إليها لاحقاً بالتفصيل في متن هذه الدراسة.

2- أهداف الدراسة

عملت الهيئة وخلال العام 2012 على تنفيذ دراسة موسعة حول حوكمة الشركات تحت عنوان " الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"¹، بحيث هدفت الدراسة في حينه إلى التعرف على الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وتوفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار بخصوص الجوانب الأساسية ذات العلاقة بحوكمة الشركات، واعتبرت الدراسة المنفذة في العام 2012 دراسة أساس Baseline study وذلك للاستفادة من نتائجها في تحديد الفجوات والعمل على جسرهما، إضافة إلى تحديد الأولويات على المستوى الوطني في

يمكن الاطلاع على تفاصيل الدراسة من خلال الرابط التالي: http://www.pcma.ps/Rsearches/Res_Dev_Docs/hawkma.pdf

مجال حوكمة الشركات من قبل صناع القرار وواضعي السياسات وتحديداً هيئة سوق رأس المال بصفتها المسؤولة عن تطبيق قواعد الحوكمة وبالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة.

ويأتي الهدف من الدراسة الحالية هو قياس مدى التقدم الحاصل خلال السنوات الثلاث الماضية، أي منذ العام 2012 ولغاية العام 2015، وقياس انعكاس الإجراءات المتخذة خلال السنوات الأخيرة على تطوير الحوكمة لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة، وبالتالي تهدف هذه الدراسة إلى إعادة تقييم محاور الحوكمة التي تم الاستناد إليها في دراسة العام 2012 والتي سيتم استخدامها كدراسة أساس لقياس التطور والتغير الحاصل، استناداً إلى ذات المنهجية المستخدمة في العام 2012، وتحديدًا ستعمل هذه الدراسة على إعادة فحص المحاور التي استخدمت في العام 2012 بهدف قياس التغير والتطور الحاصل من حيث إعادة تحليل التالي:

- التعرف على تركيبة مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة والإدارة التنفيذية.
- اللجان المنبثقة عن مجالس الإدارة.
- الإفصاح عن المنافع الممنوحة لمجلس الإدارة والإدارات التنفيذية وآلية الإفصاح.
- الإفصاح والشفافية وتزويد أصحاب المصالح الآخرين وتحديدًا المساهمين بالمعلومات الأساسية اللازمة ذات العلاقة بحوكمة الشركات مع التركيز على الآليات المستخدمة في الإفصاح.
- التدقيق والتركيز على وظيفة التدقيق الداخلي ولجان التدقيق.
- تركيز الملكية والحد الأدنى من عدد الأسهم الواجب على المساهم امتلاكه لأغراض الترشح لعضوية مجلس الإدارة.

وسيتم إعادة تقييم الأهداف الواردة أعلاه على مستوى جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حتى نهاية العام 2015 والبالغ عددها 49 شركة مدرجة إضافة إلى دراستها على المستويين القطاعي وحجم الشركات المدرجة إستناداً إلى رأس المال المكتتب به.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة العام 2012 قد قدمت تغطية موسعة للإطار النظري لحوكمة الشركات ومراجعة للأدبيات المنشورة في هذا المجال على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي من حيث النشأة والتطور والمبادئ الدولية في حوكمة الشركات، وحيث أن هذه الدراسة تستند بشكل أساسي على الدراسة التي نفذت خلال العام 2012، بل يمكن اعتبارها انعكاساً لها، وتهدف إلى تقييم التغير الحاصل، يمكن اعتبار هذه الدراسة وفقاً لما هو متعارف عليه في أدبيات الأبحاث التطبيقية دراسة حدث event study ، حيث وفي هذه الأنواع من الأبحاث التحليلية والتطبيقية يتم تحديد حدث معين، قد يكون تاريخ محدد أو حدوث تغيير مهم في الإطار القانوني أو الرقابي أو التنظيمي، مثل تعديل قواعد الحوكمة، أو صدور مدونة جديدة أو تعليمات وقرارات تنظيمية مهمة، أو تطوير أداة قياس وتطبيقها، ومن ثم يتم قياس الأثر والتغير الحاصل قبل وبعد تاريخ هذا الحدث، وفي حالة الدراسة الحالية فإن الحدث event هو مجموعة من التغيرات الرقابية والاجرائية الحاصلة على حوكمة الشركات خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، وحيث تم تحديد واقع الحالة أو نقطة الأساس، النتائج الواردة في دراسة عام 2012، وبالتالي سيتم قياس مدى التغير الحاصل تبعاً للتطورات الرقابية والاجرائية على حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة منذ العام 2012 ولغاية العام 2015.

ولغرض توفير المساحة والوقت لن يتم إعادة التطرق إلى الأدبيات الخاصة بالحوكمة والنشأة والتطور، حيث سيتم الاستناد إلى ما ذكر في دراسة العام 2012، بل سيتم التركيز على أهم التغيرات الحاصلة في هذا السياق خلال السنوات الثلاثة الأخيرة وبما يخدم أهداف الدراسة، وعند استخدام آلية دراسة الحدث event study والاستناد إلى دراسة أساس baseline study يتم استخدام ذات المنهجية المستخدمة في دراسة الأساس، وهذا امر ضروري لضمان أن التغيرات الحاصلة النتائج هي ناتجة عن واقع الحال وليس بسبب تغيير استخدام المنهجية المتبعة في البحث والتحليل.

3- أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها توفر معلومات موضوعية هامة لمتخذي القرار وصناع السياسة في مجال حوكمة الشركات وذلك من خلال قياس درجة التقدم الحاصل في المحاور الرئيسية للحوكمة استناداً إلى أسس علمية وموضوعية وإلى إطار زمني محدد وعلى المستوى الكلي للشركات المساهمة العامة المدرجة، كما تسهم بشكل مباشر في تحديد المحاور التي تحتاج إلى تركيز أكبر في سياق حوكمة الشركات.

ومن الناحية الفنية فإنه وكما هو معروف فإن مدونة قواعد حوكمة الشركات الفلسطينية تحتوي على قواعد الزامية وقواعد اختيارية، وبالتالي فإن أهمية هذه الدراسة تأتي في قياس مدى التقدم الحاصل في التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في تطبيق القواعد الإلزامية، إضافة إلى قدرة الجهات المسؤولة على انفاذ القواعد الإلزامية، ومن جهة أخرى توضح الدراسة مدى تزايد أو تراجع الاهتمام من قبل إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة في تطبيق القواعد الاختيارية الواردة في مدونة قواعد حوكمة الشركات.

4- منهجية الدراسة

لغرض تحقيق الأهداف المحددة في هذه الدراسة، سيتم استخدام ذات المنهجية التي استخدمت في دراسة العام 2012 وتوفيراً للمساحة والوقت لن يتم إعادة سرد المنهجية المتبعة للمحاور في هذه الدراسة، حيث تعتبر المنهجية الواردة في دراسة العام 2012 هي الأساس والمرجع².

4-1 البيانات المستخدمة في الدراسة ومصادرها

تم الاستناد إلى مجموعة من المصادر للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتنفيذ أهداف هذه الدراسة وهي:

- التقارير السنوية الخاصة بالشركات المساهمة العامة المدرجة للعام 2014.
- البيانات المنشورة حول الشركات المساهمة العامة المدرجة على موقع بورصة فلسطين خلال النصف الثاني من عام 2015.
- البيانات المنشورة من قبل مركز الإيداع والتحويل على موقع بورصة فلسطين تحديداً تلك الخاصة بشهر تشرين ثاني من عام 2015.
- البيانات والافصاحات المنشورة على الموقع الالكتروني لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية.
- المعلومات الواردة على المواقع الالكترونية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تحديداً فيما يخص عقود التأسيس وبيانات أعضاء مجلس الإدارة.

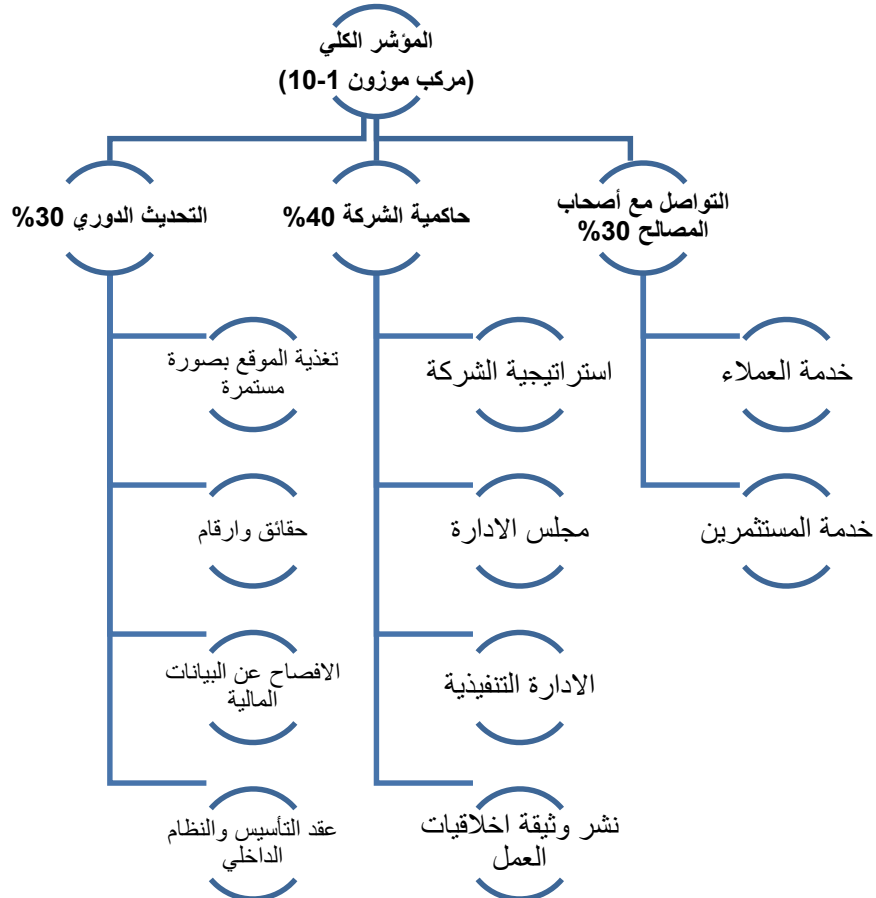
يمكن الوصول إلى الدراسة الكاملة للعام 2012 من خلال الرابط التالي:²
http://www.pcma.ps/Rsearches/Res_Dev_Docs/hawkma.pdf

- البيانات الإدارية المتوفرة لدى الإدارة العامة للأوراق المالية في هيئة سوق رأس المال تحديداً فيما يخص الحد الأدنى الواجب امتلاكه من الأسهم لغرض الترشح لعضوية مجلس الإدارة ومن واقع النظام الأساسي والداخلي للشركات المساهمة العامة المدرجة.

4-2 منهج بناء مؤشر فعالية الموقع الالكتروني

تم استخدام ذات المنهجية المستخدمة في دراسة العام 2012 في بناء المؤشر المركب الموزون لتحليل المواقع الالكترونية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، والموضح في الشكل رقم 1 ادناه.

شكل رقم (1): بناء المؤشر المركب الموزون لتحليل المواقع الالكترونية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين



3-4 توزيع الشركات المدرجة وفقاً لحجم رأس المال وعلى المستوى القطاعي

تم استخدام ذات المنهجية المستخدمة في دراسة العام 2012 في احتساب فئات حجم الشركات المدرجة إستناداً الى رأس المال المكتتب به، بحيث يوضح جدول رقم 1 أدناه الفئات الثلاث لرأس المال وعدد الشركات المنضوية تحت كل فئة، في حين يوضح ملحق رقم 1 قيم رأس المال المكتتب به لجميع الشركات المساهمة العامة المدرجة.

جدول رقم (1): توزيع الشركات المدرجة على اساس حجم رأس المال المكتتب به

الفئة	عدد الشركات
صغيرة الحجم 750,000 - 21,754,162 دينار أردني	35
متوسطة الحجم 21,754,163 - 42,758,325 دينار أردني	8
كبيرة الحجم 42,758,326 < دينار أردني	6
اجمالي عدد الشركات	49

4-4 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها 49 شركة كما هي في الربع الرابع من عام 2015، ولغايات الدراسة تم استخدام جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع ضرورة الإشارة إلى أن عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة خلال دراسة العام 2012 كان 47 شركة مدرجة ولا يتوقع أن يؤثر على مقارنة النتائج ازدياد عدد الشركات المدرجة في عام 2015 إلى 49 شركة (أنظر ملحق رقم 1).

5- حوكمة الشركات

سيتم في هذا القسم التركيز على أهم التطورات الحاصلة في مجال حوكمة الشركات خلال السنوات الثلاث الأخيرة سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي والمحلي حيث انه تم في دراسة العام 2012 تغطية موسعة للإطار النظري لحوكمة الشركات من حيث المفهوم والمبادئ التي تستند إليها.

5-1 التطورات الدولية والإقليمية

تأتي التغيرات في مبادئ الحوكمة كنتيجة وردة فعل للآزمات المالية الرئيسية، مثال على ذلك الازمة المالية الآسيوية في العام 1997، والسقوط المدوي لبعض الشركات العملاقة مثل انرون ودوت كوم في العام 2002 حيث تلا هذه الآزمات مراجعة معمقة وتعديلات عديدة في الأنظمة والاطر القانونية الخاصة بحوكمة الشركات، وفي الازمة المالية العالمية الأخيرة في العام 2008، اشير بأصابع الاتهام إلى القصور في العديد من ممارسات الحوكمة كونها أحد الأسباب التي ساهمت في حدوث الازمة المالية العالمية وتحديداً عندما كشفت تبعات ونتائج الازمة المالية العالمية القصور في حوكمة الشركات لدى العديد من الشركات والمؤسسات العملاقة من حيث التعويضات والمنافع الممنوحة للإدارة العليا، وضعف ممارسات إدارة المخاطر، وأداء مجالس الإدارات، وممارسة المساهمين لحقوقهم المناطة لهم بموجب الأنظمة والقوانين المرعية³.

ونتيجة للآزمة المالية العالمية الأخيرة تداعت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD إلى مراجعة معمقة لمبادئ الحوكمة الصادرة عنها في العام 1999 والمعدلة في العام 2004 إضافة إلى التعديلات الأخيرة التي تمت على المبادئ وأقرت في نهاية العام 2015 من قبل مجموعة العشرين والتي سيتم التطرق إليها في التفصيل لاحقاً.

وتأتي أهمية مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة OECD كونها وعلى مر السنوات الماضية ومنذ إصدارها في العام 1999 أصبحت مرجعاً عالمياً مهماً في مجال حوكمة الشركات، واعتمدت كأساس للعديد من المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية منها:

³ -Organization for Economic Co-operation and Development- OECD (2010) - CORPORATE GOVERNANCE AND THE FINANCIAL CRISIS Conclusions and emerging good practices to enhance implementation of the Principles <http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/44679170.pdf>

- تعتبر هذه المبادئ قواعد ارشادية تستند اليها لجنة بازل للرقابة المصرفية في اعداد قواعد الحوكمة الارشادية للمصارف.

- تعتبر هذه المبادئ من المعايير الرئيسية للأنظمة المالية المتطورة Sound Financial Systems التي يستند اليها مجلس الاستقرار المالي (FSB) Financial Stability Board.

- تستند غالبية الدول والجهات الرقابية إلى مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة OECD كأساس ومرجع لتطوير مدونات الحوكمة الخاصة بها تحديداً في القطاع المالي.

وكما ذكر سابقاً فقد تم اعتماد التعديل على مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في نهاية العام 2015 وتحديداً خلال اجتماع مجموعة العشرين G20 في مدينة انطاليا التركية في شهر نوفمبر من العام 2015، وجاء إقرار هذه التعديلات بعد سلسلة مطولة من المراجعات والأبحاث التي امتدت خلال الأعوام 2011-2014 وتمحورت هذه المراجعات والأبحاث حول الآتي:

- ممارسات مجالس الإدارة وتحديداً فيما يخص المكافآت والاتباع.

- دور المستثمرين المؤسسيين في تعزيز حوكمة الشركات.

- تعاملات الأطراف ذات العلاقة وحقوق صغار المساهمين وحقوق الأقلية.

- الترشح لعضوية مجلس الإدارة والانتخاب.

- الرقابة والانفاذ لحوكمة الشركات وإدارة المخاطر.

ونتيجة لهذه المراجعة المكثفة تم اصدار مبادئ الحوكمة المعدلة G20/OECD Principles of Corporate Governance

إضافة إلى اصدار القواعد الارشادية لحوكمة الشركات المملوكة من قبل الحكومة. ونستعرض فيما يلي أهم التغيرات التي حصلت على المبادئ والتي تعكس ادخال مفاهيم جديدة، وتعكس ايضاً النظرة المستجدة لبعض المواضيع والجوانب في حوكمة الشركات مثال على ذلك مفهوم التدقيق بشقيه الداخلي والخارجي، حيث اصبح النظر إلى التدقيق بمفهوم أوسع وضمن سياق إدارة المخاطر، ومن المتغيرات الحاصلة ايضاً أن غالبية أسواق الأوراق المالية في الدول أصبحت تتجه نحو الخصخصة وبالتالي أصبحت هي ذاتها شركات مساهمة عامة واسمها مدرج في البورصة، وبالتالي النظرة التقليدية لدور البورصة في

تطبيق قواعد الحوكمة قد تغير وأصبحت هي ذاتها تخضع لقواعد الحوكمة وكونها أصبحت مؤسسات تهدف إلى تعظيم الربح، وغيرها من المواضيع الأخرى، وفيما يلي ملخص لأهم هذه التعديلات التي حصلت على مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة

OECD.⁴

جدول رقم (2): أهم التعديلات الحاصلة على مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي OECD

رقم المبدأ	الموضوع	التعديلات
I	إطار حوكمة فعال	الهدف: تعزيز دور الاشراف والاتفاذ لحوكمة الشركات. • زيادة التأكيد على أهمية الاشراف العام والمستقل في الرقابة والانفاذ. • زيادة حوكمة الجهات الرقابية ذاتها. • تغيير دور البورصات (حيث غالبيتها الان تحولت إلى شركات خاصة وليس مؤسسات عامة) وتهدف إلى تعظيم الربح وانعكاس ذلك على الاشراف والانفاذ في السوق المالي فيما يخص الحوكمة. • إرشادات إضافية فيما يخص تأثير حوكمة الشركات على الشركات المدرجة في عدة اسوق مالية.
II	المعاملة المتكافئة لحقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملكية.	الهدف: تعزيز حقوق المساهمين وحمايتهم. • إرشادات إضافية حول تعاملات الأطراف ذات العلاقة. • المزيد حول تركيز الملكية وانعكاسها على حوكمة الشركات. • المزيد حول شفافية المنتفع النهائي للملكية.

⁴ International Finance Corporation, IFC (2016), "From Companies to Markets—Global Developments in Corporate Governance"

http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/corporate+governance/publications/guidelines_reviews+and+case+studies/from-companies-to-markets-global-developments-in-corporate-governance

الهدف: إضافة وتقديم فصل جديد في المبادئ بخصوص دور المستثمرين المؤسسيين واسواق المال في حوكمة الشركات. • إرشادات إضافية حول دور proxy advisors ومدراء الأصول في حوكمة الشركات، من حيث إيجاد منهج جديد بما يشمل التركيز على تركيبة الرسوم والعمولات وتضارب المصالح. • مواضيع أخرى، تشمل الادراج في أكثر من سوق مالي وفي أكثر من دولة وانعكاس ذلك على حوكمة الشركات.	المستثمرين المؤسسيين، البورصات، والوساطة المالية الأخرى.	III
الهدف: لتحديث وشمول التطورات الحاصلة في الأدوات الأخرى الصادرة عن OECD، ولكن لم يحصل تغير كبير على هذا الفصل. • أكدت المراجعات ضرورة ادخال متطلبات في حوكمة الشركات تخص الموظفين وأصحاب المصالح، وتحديدًا لتأكيد دورهم في المساهمة على المدى الطويل في نجاح وأداء الشركة.	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.	IV
الهدف: تأكيد الإفصاح التام والملائم حول جميع الأمور الجوهرية. • العديد من المواضيع مغطاة الآن بموجب معايير IFRS. • تأكيد ازدياد أهمية الإفصاح غير المالي. • الإفصاح حول تعاملات الأطراف ذات العلاقة. • مسؤولية رئيس مجلس الإدارة مقابل مسؤوليات المدير العام. • الجهات الرقابية على المدقق المستقل، وجودة التدقيق والاشراف والرقابة على أعمال التدقيق.	الإفصاح والشفافية	V
الهدف: لتحديد وتوضيح مسؤوليات مجلس الإدارة في مواضيع وحالات خاصة. • الرقابة والاشراف على أنظمة إدارة المخاطر.	مسؤوليات مجلس الإدارة	VI

• دور ومسؤوليات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وتحديد لجنة التدقيق وإدارة المخاطر. • جميع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة غير موصى بها لجميع الشركات مثل لجنة المخاطر.		
--	--	--

أما فيما يخص لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) فقد أصدرت في العام 2012 مجموعة من المبادئ لتعزيز حوكمة الشركات⁵، واستندت هذه المبادئ إلى الافتراض بتطبيق مبادئ OECD وإضافة مبادئ معينة فقط عندما تبرز الحاجة لذلك وتحديدًا فيما يخص عمل المصارف والرقابة عليها، وافترضت إمكانية التطبيق في الدول المتقدمة والنامية ولكن مع ضرورة ضمان المرونة في تطبيق هذه المبادئ لضمان تلبية احتياجات الأسواق المختلفة ودرجة التعقيدات في أنماط العمل بين المصارف المختلفة وحجم العمليات. وفي العام 2014 تم مراجعة هذه المبادئ واستكملت المراجعة وتطوير القواعد الإرشادية في حوكمة الشركات من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 2015 وأهم التعديلات الحاصلة يمكن تلخيصها بالآتي:

1. تقوية وتمتين حوكمة المخاطر في البنك بما يشمل الأدوار التي تقوم بها الوحدات الإدارية في البنك فيما يخص إدارة المخاطر، فريق إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي والوظائف الرقابية (خطوط الدفاع الثلاثة) وأهمية وجود ثقافة إدارة مخاطر على مستوى البنك.
2. توسيع القواعد الإرشادية حول دور مجلس الإدارة في البنك وفي الرقابة والإشراف على تنفيذ أنظمة إدارة مخاطر فعالة.
3. التأكيد على أهمية المهارات والقدرات الفنية المجمعة لمجلس إدارة البنك وضرورة ضمان توفير وقت من قبل أعضاء مجلس الإدارة للمهام المناط بهم.

⁵ -Financial Stability Board (2015), Corporate governance principles for banks, http://www.fsb.org/2015/07/cos_101004/

4. توفير قواعد ارشادية للجهات الرقابية على المصارف في تقييم عملية اختيار أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.

5. التأكيد من أن نظام المنافع والمكافآت يشكل جزءاً ومكوناً أساسياً من منظومة حوكمة الشركات في البنك بما يضمن أن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هي جزء من ثقافة إدارة المخاطر في البنك وقادرة على ضمان انفاذ ثقافة إدارة المخاطر المعتمدة في البنك.

2-5 التطورات على المستوى المحلي

أما على المستوى المحلي فشهدت الأعوام الثلاث الماضية العديد من التطورات ذات العلاقة بحوكمة الشركات سواء على المستوى القانوني والرقابي التنظيمي أو على المستوى التوعوي وبناء القدرات. حيث أصدر مجلس إدارة الهيئة خلال العام 2013 قرار رقم 1 لعام 2013 بتعليمات معدلة لتعليمات رقم 2 لسنة 2008 بشأن الإفصاح⁶، وجاءت جل هذه التعديلات على تعليمات الإفصاح بهدف تعزيز حوكمة الشركات واستجابة لنتائج الدراسة الشاملة في مجال حوكمة الشركات التي نفذتها الهيئة في العام 2012 وتتلخص هذه التعديلات بالمواضيع التالية:

- إلزام الشركات المساهمة العامة المدرجة بضرورة الإفصاح في التقرير السنوي عن جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية خلال السنة المالية سواء أكانت بصورة مباشرة مثل بدل حضور جلسات أو المكافآت أو البدلات أو المزايا العينية أو أية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية، أم غير مباشرة مثل القروض والضمانات وذلك فيما يخص رئيس أعضاء مجلس الإدارة وأية رواتب أو مكافآت أو بدلات أو مزايا مباشرة وغير مباشرة لموظفي الإدارة التنفيذية، وجميع هذه الإفصاحات يجب أن ترد بموجب كشف تفصيلي وافرادي لكل واحد منهم.

- ألزمت التعديلات الجديدة جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بالإفصاح في التقرير السنوي عن أسماء اللجان الدائمة والمؤقتة المنبثقة عن مجلس الإدارة وأسماء أعضاء كل لجنة من هذه اللجان وصلاحياتها ومسؤولياتها وفي حال عدم وجود أي لجان فيجب ذكر ذلك صراحة.

⁶ - يمكن الاطلاع على نص التعديلات من خلال الرابط التالي:

http://www.pcma.ps/securitiesSector/Instructions_Docs/Instr_2014_sec_12.pdf

• ألزمت التعديلات الجديدة الشركات المساهمة العامة المدرجة بالإفصاح في التقرير السنوي عن سياسة الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية وتلك المتعلقة بسياساتها في مجال خدمة البيئة والمجتمع المحلي، على أن تكون هذه السياسة معلنة بشكل واضح وغير مضللة وقابلة للتطبيق، وفي حال إذا لم يكن لدى الشركة أي نشاط في مجال المسؤولية الاجتماعية أو أية مساهمات مجتمعية فيجب الإفصاح عن ذلك ضمن التقرير السنوي.

• ألزمت التعديلات على تعليمات الإفصاح الشركة المدرجة بإنشاء موقع الكتروني خاص بها يتم من خلاله نشر كافة المعلومات والتقارير التي تهم المستثمرين وحددت الحد الأدنى من المعلومات والوثائق الواجب توافرها على الموقع الالكتروني مثل النظام الداخلي للشركة، وعقد التأسيس ونبذة عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكبار المساهمين، والتقارير السنوية لأخر ثلاث سنوات على الأقل.

وبلاحظ من التعديلات أعلاه أنها تعديلات جوهرية فيما يخص الإفصاح في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة عن الجوانب الأساسية في مجال حوكمة الشركات، وستوضح نتائج هذه الدراسة مدى التزام الشركات بهذه التعديلات وإنفاذها من قبل الهيئة.

ومن ضمن التطورات الهامة في مجال حوكمة الشركات خلال السنوات القليلة الماضية، هو انتهاء الهيئة وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC من تطوير نموذج قياس حوكمة الشركات Corporate Governance Scorecard والذي تم تطويره استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية والمتطلبات المحلية وتحديداً مدونة قواعد حوكمة الشركات والاطر القانونية الناجمة في الواقع الفلسطيني مثل قانون الشركات وقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه. وتم اختيار العام 2014 كعام للتطبيق التجريبي للنموذج وذلك بعد عقد سلسلة مطولة من المشاورات واللقاءات مع إدارات الشركات وذلك بهدف عرض النظام وتعريفهم به وبناء قدراتهم في التعامل معه، وبعد صدور النتائج الأولية للمرحلة التجريبية، تم دراسة هذه النتائج بعمق وتم عرضها ومناقشتها على مجالس إدارات الشركات والإدارات التنفيذية وبمشاركة خبراء من مؤسسة التمويل الدولية وتم ادخال التعديلات اللازمة على النموذج وفقاً للتغذية الراجعة حول النتائج التجريبية ويتوقع في العام الحالي أو القادم وضع النموذج موضع التنفيذ الفعلي.

وبتطويرها لهذا النموذج، تكون الهيئة من أوائل الهيئات في المنطقة التي عملت على تطوير نموذج Scorecard في مجال الحوكمة وتحديداً من حيث المنهجية التي تم استخدامها في بناؤه وأصبحت التجربة الفلسطينية في هذا المجال معتمدة من قبل مؤسسة التمويل الدولية كقصة نجاح في المنطقة، حيث أن المنهجية التي استخدمتها الهيئة تشمل القواعد الاختيارية والقواعد الإلزامية بحيث تم تقسيم الوزن الكلي وهو 100% إلى 75% للقواعد الإلزامية و 25% للقواعد الاختيارية واستخدم هذا الوزن في جميع محاور القياس في النموذج وهي منهجية جديدة لم تستخدم من قبل وتعطي حافز للشركات للالتزام أكثر بتطبيق القواعد الاختيارية وذلك بهدف تعزيز موقعها وترتيبها على نموذج القياس، ويمكن أيضاً النظر إلى الجزء الاختياري في النموذج (25%) مكافأة للشركات التي تطبق القواعد الاختيارية، أما فيما يخص الجزء الخاص بالقواعد الإلزامية 75% فيمكن النظر إليه كأداة لتقييم مدى كفاءة ونجاعة الجهات الرقابية في انفاذ القواعد الإلزامية في حوكمة الشركات.

ومن ضمن التطورات الحاصلة على المستوى الرقابي والتنظيمي، اصدار دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين المعدل وذلك في العام 2014 من قبل سلطة النقد الفلسطينية وذلك استناداً إلى المبادئ الارشادية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية. من جهة أخرى تعمل الهيئة في الوقت الراهن على تطوير قواعد ارشادية خاصة بحوكمة شركات التأمين وذلك استجابة لمبادئ التأمين الأساسية (ICPs) Insurance Core Principles الصادرة عن المؤسسة الدولية للهيئات المشرفة على التأمين (IAIS) International Association for Insurance Supervisors وتحديداً المبدأ رقم 7.

ومن جهة أخرى تواصلت الجهود الحثيثة في اصدار قانون شركات عصري وحديث خلال العام 2015 بقيادة وزارة الاقتصاد الوطني، وتم تشكيل اللجان الفنية الخاصة بذلك، حيث تشارك الهيئة في هذه اللجان وفيما يخص حوكمة الشركات، فقد عملت الهيئة على تزويد اللجان المتخصصة بمجموعة كبيرة من الملاحظات والاقتراحات على مسودة قانون الشركات الجديد، تهدف هذه الملاحظات بشكل أساسي إلى إزالة التعارضات القائمة في قانون الشركات الحالي ساري المفعول ومبادئ وقواعد الحوكمة الواردة في المدونة إضافة إلى تحويل مجموعة من القواعد الاختيارية الهامة إلى قواعد الزامية من خلال النصوص الواردة حولها في مسودة قانون الشركات من أهمها ما يتعلق بإدارة الشركة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وحقوق المساهمين تحديداً حقوق الأفضلية أو الأولوية pre-emptive rights وتم اقتراح ادخال مفاهيم جديدة إلى مسودة قانون الشركات ذات

علاقة بحوكمة الشركات من أهمها التصويت التراكمي في عملية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء المستقلين في مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة، ولكن يجب الانتظار لحين صدور القانون بشكله النهائي لمعرفة ما تم اخذه من ملاحظات خاصة بحوكمة الشركات والتي قدمتها الهيئة للجان المختصة بصياغة مسودة القانون.

وعلى الصعيد التوعوي، عملت الهيئة على تطوير ودمج مساق خاص بحوكمة الشركات في الجامعات الفلسطينية وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC، تعمل من خلاله مؤسسة التمويل الدولية على توفير المادة التعليمية في مجال حوكمة الشركات وتشرف الهيئة على إدارة هذا البرنامج إضافة إلى إضافة البعد المحلي للمادة التعليمية من خلال تعريف الطلبة في حوكمة الشركات وفقاً للواقع الفلسطيني، وفلسطين من خلال الهيئة تعتبر من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي تدمج مساق متخصص في حوكمة الشركات في الجامعات وتحديداً طلبة كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية، وقد انضمت إلى هذا البرنامج ست جامعات فلسطينية لغاية تاريخه وذلك من خلال إبرام اتفاقية تعاون ثلاثي ما بين الهيئة ومؤسسة التمويل الدولية والجامعة المعنية، وعقد الهيئة برنامج تدريب مدربين TOT خلال العام 2015 بهدف تأهيل المدرسين الذين سوف يدرسون مساق حوكمة الشركات في الجامعات المعنية ويتوقع عقد برنامج آخر خلال العام 2016 يذكر أنه ومع نهاية الربع الأول من عام 2016 بلغ عدد الطلبة الذين اجتازوا المساق بنجاح 135 طالب وطالبة.

مما سبق، يلاحظ العديد من التطورات الحاصلة خلال الأعوام الثلاث السابقة فيما يخص حوكمة الشركات وتحديداً على المستوى الرقابي والتنظيمي والتوعوي، ويتوقع لنتائج هذه الدراسة أن توضح مدى التقدم الذي أحدثته هذه التعديلات في حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة.

6- الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في فلسطين

فيما يلي استعراض لنتائج وتحليل الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك استناداً إلى نتائج التحليل المبني على بيانات العام 2015، وبهدف قياس مدى التقدم الحاصل، ثم مقارنة النتائج مع تلك التي تم التوصل إليها في دراسة العام 2012، وفي سبيل تحقيق ذلك تم إعادة دراسة ذات العوامل الأساسية التي تساعد في تحقيق المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات والمحددة من قبل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD والتي تم الاستناد إليها في اعداد مدونة حوكمة الشركات في فلسطين.

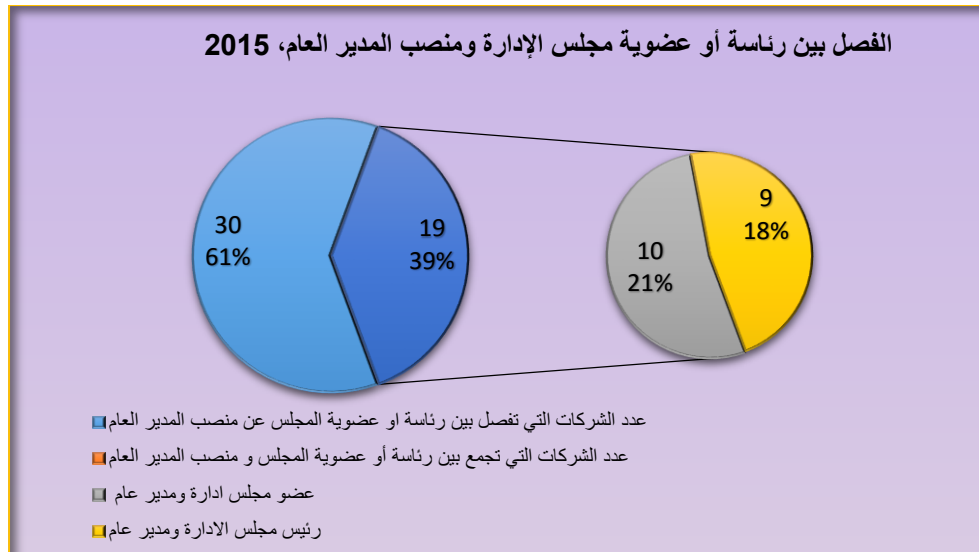
1-6 مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يعتبر موضوع إدارة الشركات من المواضيع المحورية في حوكمة الشركات وكما ذكر سابقاً، فقد احتل موضوع دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية اهتماماً كبيراً في التعديلات الأخيرة على مبادئ الحوكمة المنبثقة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD والتي تمت خلال شهر تشرين ثاني من العام 2015، وفي الواقع الفلسطيني اولت الجهات الرقابية اهتماماً كبيراً لموضوع إدارة الشركة ودور مجلس الإدارة وآليات انتخابه ومهامه ومسؤولياته والإدارة التنفيذية. وفيما يلي نعرض نتائج الدراسة حول التطور الحاصل في المحور الخاص بإدارة الشركة.

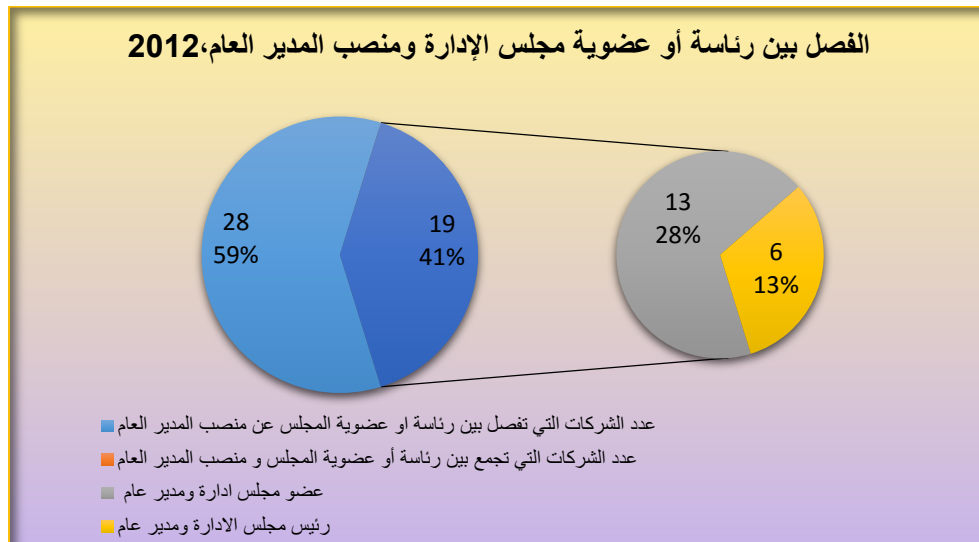
1-1-6 1-6 تركيبة مجالس ادارت الشركات المساهمة المدرجة

فيما يلي نتائج تحليل ودراسة تكوين مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة وذلك وفقاً للبيانات المتوفرة حتى نهاية تشرين ثاني من عام 2015، حيث يشير شكل رقم 2 الى أن عدد الشركات التي تفصل بين منصب المدير العام ورئاسة أو عضوية مجلس الإدارة بلغ 30 شركة بنسبة 61% من اجمالي الشركات المدرجة في العام 2015 (49 شركة مدرجة)، ويلاحظ عدم حصول تقدم ملحوظ في نتائج العام 2015 عن تلك النتائج التي تم التوصل إليها في العام 2012 (انظر شكل رقم 3).

شكل رقم (2):



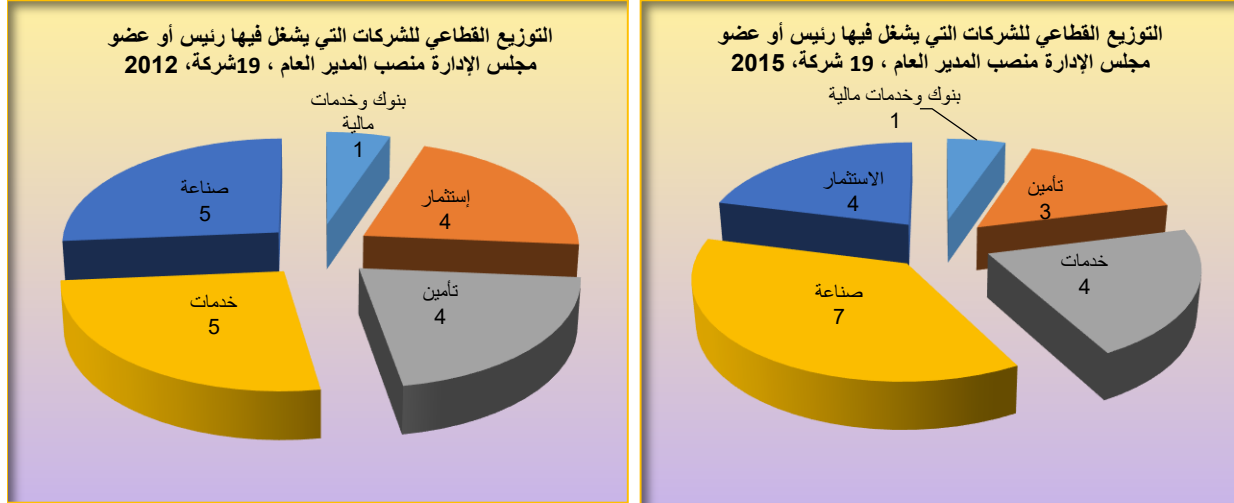
شكل رقم (3):



في حين لم يحصل أي تغيير على عدد الشركات التي تجمع بين منصب المدير العام ورئاسة أو عضوية مجلس الإدارة عن تلك النتائج التي تم التوصل إليها في العام 2012، حيث بلغت 19 شركة. من جهة أخرى تشير النتائج الواردة في شكل رقم 2 أعلاه، انه وفي العام 2015، هناك 9 شركات يشكل رئيس مجلس الإدارة منصب مدير عام الشركة في حين في العام 2012 كان عدد الشركات التي تجمع بين المنصبين 6 شركات فقط.

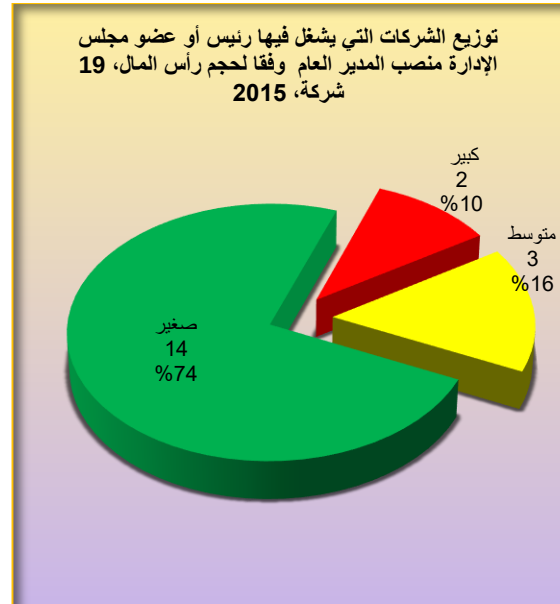
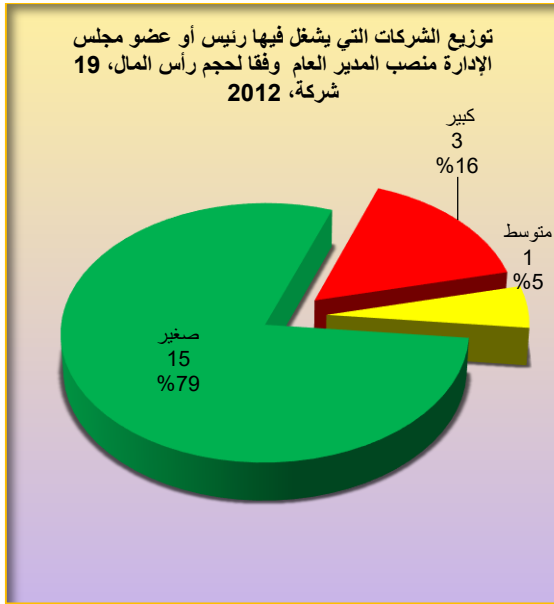
وبشير شكل رقم 4 إلى التوزيع القطاعي للشركات التي تجمع بين رئاسة أو عضوية مجلس الإدارة ومنصب المدير العام خلال العام 2015، مقارنة مع ذات النتائج للعام 2012، حيث ووفقا لنتائج العام 2015 يأتي قطاع الصناعة في المقدمة يليه قطاعي الخدمات والاستثمار.

شكل رقم (4):



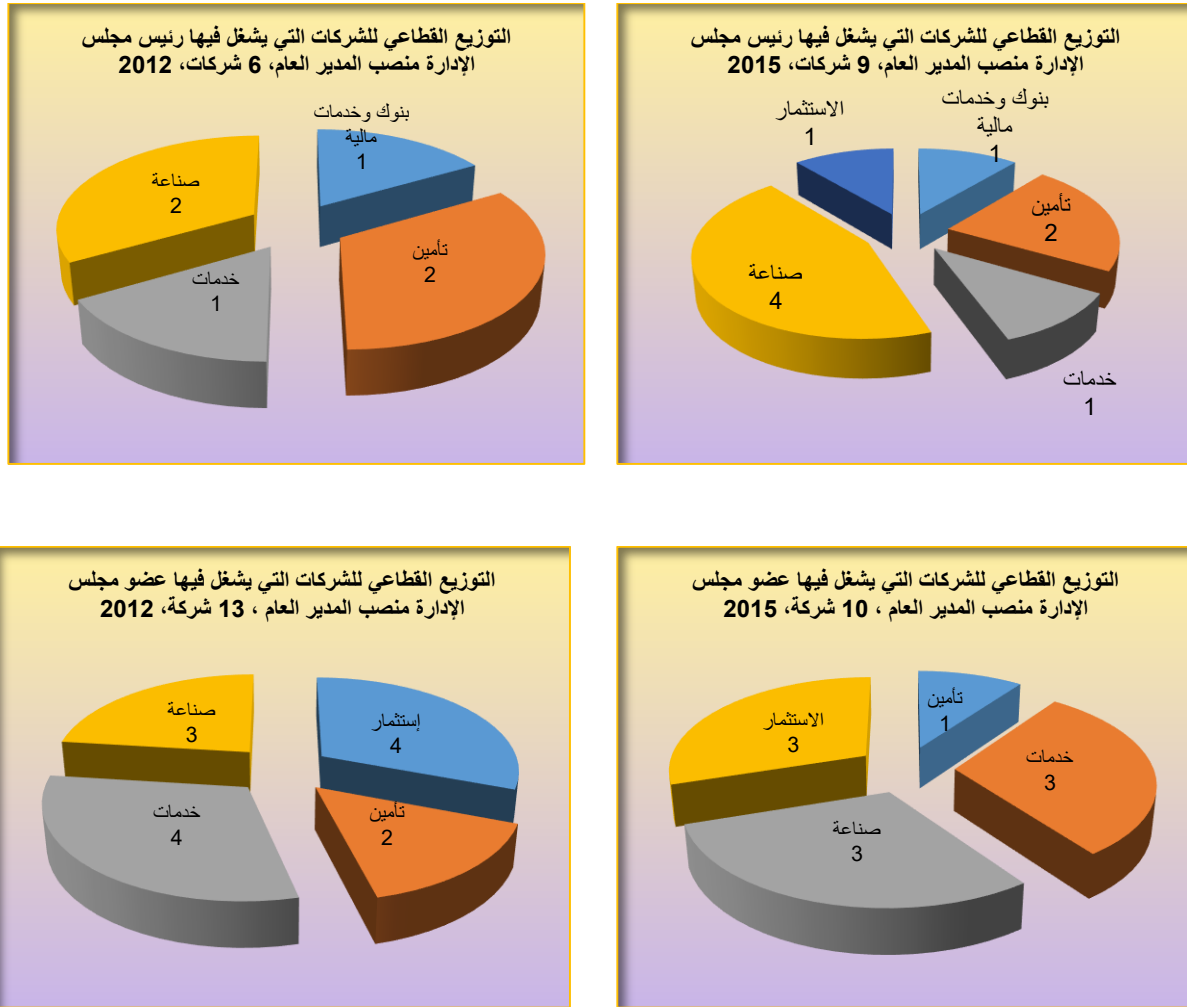
واستناداً إلى حجم الشركة، يلاحظ أن الغالبية العظمى من الشركات التي تجمع بين رئاسة أو عضوية مجلس الإدارة ومنصب مدير عام الشركة تدرج تحت فئة الشركات صغيرة الحجم (14 من 19 شركة)، تليها ثلاث شركات متوسطة الحجم، وشركتين كبيرتين من حيث راس المال، وذلك وفقاً للنتائج الواردة في شكل رقم 5 ويلاحظ عدم وجود اختلاف جوهري عن تلك النتائج التي تم التوصل إليها في العام 2012.

شكل رقم (5):



في حين تشير النتائج الواردة في شكل رقم 6 الى التوزيع القطاعي للشركات التي يشكل فيها رئيس مجلس الإدارة منصب المدير العام والتوزيع القطاعي للشركات التي يشكل فيها عضو مجلس الإدارة منصب المدير العام وذلك خلال العام 2015 والنتائج المناظرة لها في العام 2012 على التوالي

شكل رقم (6):



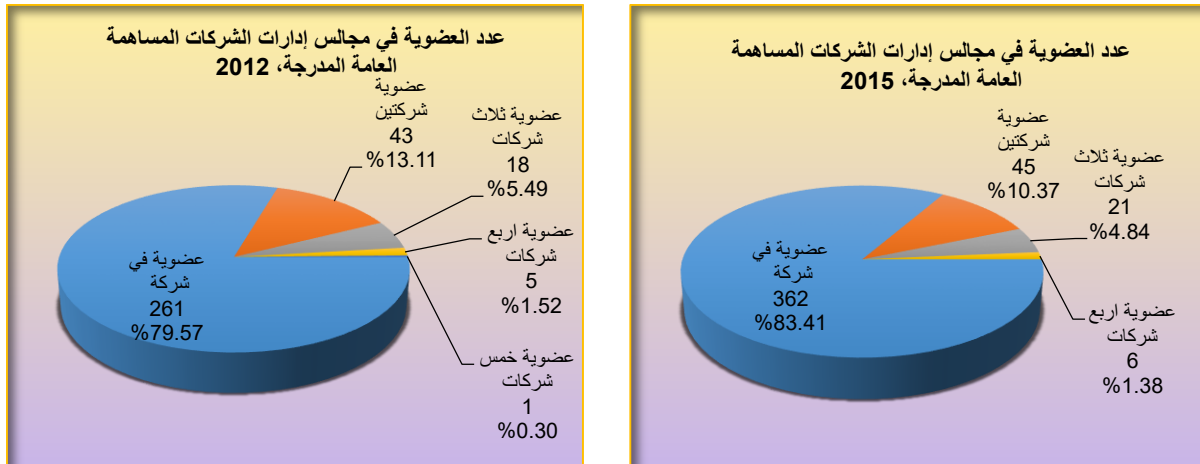
ويلاحظ من النتائج الواردة أعلاه، وتحديدًا نتائج العام 2015 الى عدم وجود تقدم ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية في موضوع الفصل بين منصب رئيس أو عضو مجلس الإدارة ومنصب المدير العام للشركة، ويعتبر فصل منصب المدير العام عن رئاسة مجلس الإدارة أو عضويته من الركائز الأساسية التي تتادي بها مبادئ حوكمة الشركات، وذلك ليتسنى لمجلس الإدارة ممارسة دوره المحوري والرقابي في مساعلة الإدارة التنفيذية ممثلة بالمدير العام للشركة، وبالتالي فإن الجمع بين هذين المنصبين يؤدي إلى وجود تعارض وتضارب مع مبادئ الحوكمة ومتطلبات المساءلة والشفافية، وفي ظل الواقع الفلسطيني فإن ذلك يعود إلى اجازة قانون الشركات ساري المفعول في الجمع بين المنصبين، الا أنه وفي مسودة قانون

الشركات الجديد تم التطرق إلى هذا الامر وتم طلب الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة ومدير عام الشركة، الا ان هذا الامر يبقى مرهوناً بصدر قانون الشركات ونفاذه.

2-1-6 عضوية مجالس أكثر من شركة مساهمة عامة مدرجة

تشير النتائج الواردة في شكل رقم 7 الى عدد العضوية التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً للبيانات المنشورة على الموقع الالكتروني لبورصة فلسطين خلال شهر تشرين أول من عام 2015، حيث تشير النتائج إلى أن اجمالي عدد أعضاء مجالس إدارات الشركات المدرجة بلغ 434 عضواً سواءً بصفتهم الشخصية أو بصفتهم التمثيلية للأعضاء الاعتباريين، (وذلك مقارنة مع 426 عضواً في العام 2012 (انظر شكل 7).

شكل رقم (7):



وتشير النتائج إلى أن ما نسبته 83.41% (362 عضو) من اجمالي أعضاء مجلس الإدارة هم عضو في مجلس إدارة شركة واحدة من الشركات المدرجة، 10.37% (45 عضو) من اجمالي الأعضاء عضو في مجلس إدارة شركتين، في حين يشكل 4.84% (21 عضو) و 1.38% (6 أعضاء) عضوية مجالس ثلاث شركات وعضوية مجالس 4 شركات على التوالي وفقاً لنتائج العام 2015. ولا يلاحظ اختلاف جوهري في النتائج المتحصلة في العام 2012 باستثناء عدم وجود أي عضو خلال

عام 2015 يشكل عضوية مجالس خمسة شركات مدرجة. في حين بلغ عدد متوسط عدد أعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة خلال عام 2015 8.86 عضو لكل شركة مقابل 9.06 عضو لكل شركة في العام 2012 (ملحق رقم 3).

3-1-6 اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم 3 إلى اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للعام 2015 وذلك من واقع التقارير السنوية الصادرة عن تلك الشركات للعام 2014 إضافة إلى المعلومات الواردة على مواقعها الإلكترونية مقارنة مع تلك النتائج التي تم الحصول عليها خلال العام 2012 بخصوص اللجان المنبثقة عن مجالس الإدارة إستنادا إلى التقارير السنوية الصادرة عن الشركات والتي تخص العام 2011.

وفي هذا السياق تشير النتائج إلى تطور وتحسن ملحوظ في اعداد اللجان المنبثقة عن مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة خلال الأعوام الثلاث السابقة، حيث تشير البيانات الواردة في الجدول رقم 3 إلى أن 30 شركة من أصل 49 شركة مدرجة في العام 2015 لديها لجنة تدقيق ومخاطر مقابل 21 شركة فقط في العام 2012 في حين تضاعفت اعداد الشركات التي لديها لجنة حوكمة في العام 2015 لتصبح 20 شركة مقابل 10 شركات فقط في العام 2012. أما التطوير الكبير والملاحظ فهو فيما يخص لجنة المكافآت حيث تشير النتائج إلى وجود لجنة المكافآت في 11 شركة في العام 2015 مقابل شركتين فقط في العام 2012.

جدول رقم (3): اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لجان اخرى		اللجان الرئيسية								
استثمار		تنفيذية		الحوكمة		المكافآت		التدقيق والمخاطر		
2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012	
16	13	15	13	20	10	11	2	30	21	اجمالي الشركات المدرجة
على اساس القطاع										
0	1	4	3	3	2	1	0	5	4	الاستثمار
7	6	3	3	8	5	4	0	8	8	البنوك والخدمات المالية
6	3	2	3	5	1	4	2	7	4	التأمين
1	2	2	2	1	1	1	0	4	4	الخدمات
2	1	4	2	3	1	1	0	6	1	الصناعة
على اساس الحجم										
3	3	3	5	3	4	1	0	6	8	الفئة الكبرى
3	3	3	2	5	2	1	0	6	3	الفئة المتوسطة
10	7	9	6	12	4	9	2	18	10	الفئة الصغيرة

وبنظرة معمقة على المستوى القطاعي، تشير البيانات الواردة في جدول رقم 3 وعلى مستوى لجنة التدقيق والمخاطر تقدم ملحوظ في قطاع الصناعة والتأمين، في حين هناك تقدم ملحوظ في قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين على مستوى لجنتي الحوكمة والمكافآت.

ومن للافت أيضاً وكما تظهر النتائج إلى تقدم كبير في موضوع اللجان المنبثقة عن مجالس الإدارة في الشركات صغيرة الحجم على أساس رأس المال، حيث هناك تقدم كبير وملحوظ لدى هذه الفئة الامر الذي يعكس مدى تقدم اهتمام مجالس إدارات هذه الشركات إلى أهمية اللجان المنبثقة عن مجالس الإدارة.

6-1-4 الإفصاح عن المنافع الممنوحة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

توضح النتائج الواردة في جدول رقم 4 الآلية التي تتبعها الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من حيث الإفصاح عن المنافع الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية سواء من حيث الإفصاح عن الرواتب أو البدلات

والمكافآت، كما ترصد النتائج التطور الحاصل خلال الأعوام الثلاثة الماضية وذلك من خلال عرض نتائج العام 2015 جنباً إلى جنب مع نتائج العام 2012.

جدول رقم (4): الإفصاح عن المنافع الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة

ملكية الأسهم لأعضاء مجلس الإدارة		الإفصاح عن المنافع الممنوحة أعضاء مجلس الإدارة												البيان
		الإفصاح عن المكافآت والبدلات						الإفصاح عن الاتعاب						
		تفصيلي		اجمالي		لم تفصح		تفصيلي		اجمالي		لم تفصح		
2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012	
36	35	18	15	26	31	5	1	20	15	25	30	4	2	اجمالي الشركات المدرجة
على اساس القطاع		على اساس القطاع												
6	5	2	3	6	5	0	0	2	3	6	5	0	0	الاستثمار (8)
8	6	5	2	2	7	2	0	5	2	2	7	1	0	البنوك والخدمات المالية (9)
4	7	1	1	4	5	2	1	1	1	4	5	2	1	تأمين (7)
8	7	3	2	8	10	0	0	4	2	8	9	0	1	خدمات (12)
10	10	7	7	6	4	1	0	8	7	5	4	1	0	صناعة (11)
على اساس الحجم		على اساس الحجم												
4	4	1	3	5	6	0	0	1	3	5	6	0	0	الفئة كبيرة الحجم (9)
8	5	4	2	3	4	1	0	3	2	4	4	1	0	الفئة المتوسطة (6)
24	26	13	10	18	21	4	1	16	10	16	20	3	2	الفئة صغيرة الحجم (32)

وفيما يخص الإدارة التنفيذية تشير نتائج تحليل البيانات الواردة في التقارير السنوية للعام 2014 والصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة إلى أن 8 شركات فقط من أصل 49 شركة (16%) لم تفصح إطلاقاً عن الرواتب الممنوحة للإدارة التنفيذية مقارنة مع 18 شركة في العام 2012، في حين امتنعت 11 شركة (22% من إجمالي الشركات المدرجة) من الإفصاح عن المكافآت والبدلات الممنوحة للإدارة التنفيذية، وبمعنى آخر تشير النتائج إلى أن 41 شركة من أصل 49 شركة مدرجة افصحت عن الرواتب الممنوحة للإدارة التنفيذية سواء بشكل إجمالي أو تفصيلي مقابل 29 شركة من أصل 48 شركة مدرجة في العام 2012 وذلك وفقاً للبيانات الواردة في التقارير السنوية للعام 2014. في حين افصحت 38 شركة من أصل 49 (ما نسبته 77.5% من الشركات المدرجة) عن المكافآت والبدلات الممنوحة للإدارة التنفيذية سواءاً بشكل إجمالي أو تفصيلي، وذلك مقابل 17 شركة فقط من أصل 48 شركة افصحت عن المكافآت والبدلات الممنوحة للإدارة التنفيذية وفقاً لنتائج دراسة العام 2012 وعلى المستوى القطاعي يلاحظ تطور ملحوظ في القطاع الصناعي فيما يخص الإفصاح عن الرواتب والبدلات والمكافآت الممنوحة للإدارة التنفيذية، ويسري هذا الأمر على فئة الشركات صغيرة الحجم وفقاً لنتائج العام 2015 مقارنة مع نتائج العام 2012 ، وذلك وفقاً للنتائج الواردة في جدول رقم 5.

جدول رقم (5): الإفصاح عن المنافع الممنوحة للإدارة التنفيذية

الإفصاح عن المنافع الممنوحة للإدارة التنفيذية												البيان
الإفصاح عن مكافآت وبدلات						الإفصاح عن الرواتب						
تفصيلي		اجمالي		لم تفصح		تفصيلي		اجمالي		لم تفصح		
2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012	
11	5	27	12	11	30	11	5	30	24	8	18	اجمالي الشركات المدرجة
على اساس القطاع												
1	0	3	0	4	8	1	0	3	4	4	4	الاستثمار (8)
0	1	6	4	2	4	0	1	7	6	1	2	البنوك والخدمات المالية (9)
1	1	5	3	1	3	1	1	4	2	2	4	تأمين (7)
5	2	5	4	2	6	5	2	6	6	1	4	خدمات (12)
4	1	8	1	2	9	4	1	10	6	0	4	صناعة (11)
على اساس الحجم												
0	1	5	3	1	5	0	1	5	5	1	3	الفئة كبيرة الحجم (9)
1	0	5	2	2	4	1	0	6	3	1	3	الفئة المتوسطة (6)
10	4	17	7	8	21	10	4	19	16	6	12	الفئة صغيرة الحجم (32)

أما فيما يخص الإفصاح عن الاتعاب والمكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة مقارنة مع العام 2012، فتشير النتائج الواردة في جدول رقم 4 إلى تراجع ملحوظ في عملية الإفصاح عن المنافع الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة، حيث هناك 9 شركات مساهمة عامة مدرجة (18.4% من اجمالي الشركات المدرجة) لم تفصح عن الاتعاب والمكافآت والبدلات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة مقابل 3 شركات فقط لم تفصح عن هذه المنافع وفقاً لدراسة العام 2012، الامر الذي يسجل تراجع ملحوظ فيما يخص الإفصاح عن منافع مجلس الإدارة.

مع ضرورة الإشارة إلى أن هيئة سوق رأس المال أصدرت في العام 2013 تعليمات معدلة لتعليمات رقم (2) لسنة 2008 بشأن الإفصاح وبموجب هذه التعديلات فإن الشركات المدرجة ملزمة بالإفصاح في التقرير السنوي عن المنافع والبدلات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بما في ذلك الرواتب والمنافع الأخرى، وهذا قد يفسر التغير الإيجابي

الحاصل في الإفصاح عن الرواتب والبدلات الممنوحة للإدارة التنفيذية ولكن غير واضح سبب التراجع الحاصل في الإفصاح عن منافع أعضاء مجلس الإدارة.

6-2 وجود موقع الكتروني فعال

يعتبر وجود موقع الكتروني فعال ومحدث بالمعلومات الخاصة بالشركة من أهم وسائل التواصل والاتصال التي تمكن المساهمين والأطراف ذات العلاقة من الحصول على المعلومات الضرورية الخاصة بالشركة سواء كانت البيانات المالية أو التشغيلية إضافة الى استراتيجية الشركة ورؤيتها، وفي هذا السياق عملت الهيئة خلال العام 2013 على تعديل تعليمات الإفصاح رقم 2 لسنة 2008 وذلك بإلزام الشركة المدرجة بإنشاء موقع الكتروني خاص بها يتم من خلاله نشر كافة المعلومات والتقارير والوثائق التي تهم المستثمرين على أن يتضمن الموقع الالكتروني على الأقل النظام الداخلي للشركة، وعقد التأسيس، ونبذة عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكبار المساهمين والتقارير السنوية لآخر ثلاث سنوات على الأقل.

وفي هذا السياق، تم إعادة تحليل كفاءة وفعالية المواقع الالكترونية لجميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وذلك باستخدام ذات المؤشر الذي تم تطويره لهذا الغرض في دراسة العام 2012، حيث تم في حينه استحداث مؤشر مركب ومرجح بالأوزان لقياس مدى كفاءة وفاعلية المواقع الالكترونية للشركات المساهمة العامة المدرجة، ويشير جدول رقم 6 إلى العناصر

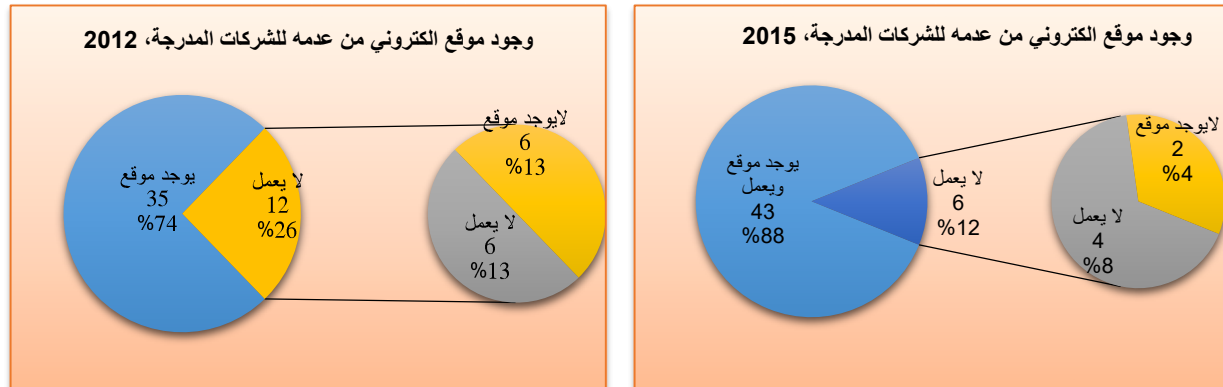
جدول رقم (6): المؤشرات الفرعية وأوزانها والعناصر الخاصة بكل منها بهدف بناء المؤشر الكلي لمعايير الموقع الإلكتروني الفعال

معايير الموقع الإلكتروني الفعال											توفر موقع الكتروني		
موقع الالكتروني فعال 100%	التواصل مع الاطراف الاخري المعنية 30%		حاكمية الشركة 40%				التحديث الدوري للموقع (اخبار، بيانات مالية، حقائق) 30%						
	زاوية خدمة مستثمرين	زاوية خدمة عملاء	نشر وثيقة اخلاقيات العمل	الادارة التنفيذية	مجلس الادارة	استراتيجية الشركة	نشر عقد التأسيس والنظام الداخلي	الافصاح الدوري عن البيانات المالية	حقائق وارقام	تغذية الموقع بصورة مستمرة	باللغة الانجليزية ويعمل	هل يعمل	
-	50.0%	50.0%	25.0%	25.0%	25.0%	25.0%	25.0%	25.0%	25.0%	25.0%	-	-	الوزن النسبي من المؤشر الفرعي
100.0%	15.0%	15.0%	10.0%	10.0%	10.0%	10.0%	7.5%	7.5%	7.5%	7.5%	-	-	الوزن النسبي من المؤشر الكلي

المكونة للمؤشرات الفرعية والاوزان النسبية لكل منها والتي من خلالها تم احتساب قيمة المؤشر الكلية وفقاً للمنهجية المستخدمة والموضحة في دراسة العام 2012.

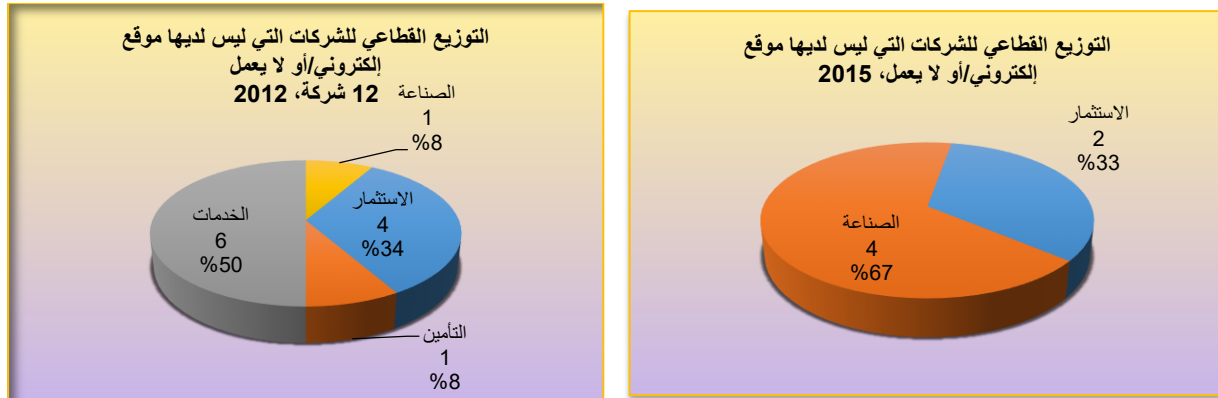
وكخطوة أولى، لابد بالبداية من حصر الشركات التي لديها موقع الكتروني من اجمالي الشركات المدرجة وذلك كما هي خلال شهر تشرين ثاني من العام 2015. حيث تشير النتائج الواردة في شكل رقم 8 إلى أن 88% من الشركات المدرجة (43 شركة من أصل 49 في العام 2015) لديها موقع الكتروني ويعمل مقارنة مع 74% من اجمالي الشركات المدرجة (35 شركة من أصل 47) شركة مدرجة في العام 2012، وهذا يظهر تطور ملحوظ في عدد الشركات التي لديها موقع الكتروني ويعمل، (انظر شكل رقم 8) في حين تشير النتائج أنه وفي العام 2015 كان هناك شركتين فقط لا يوجد لديها موقع الكتروني في حين وجدت 4 شركات لديها موقع الكتروني ولكنه لا يعمل.

شكل رقم (8):



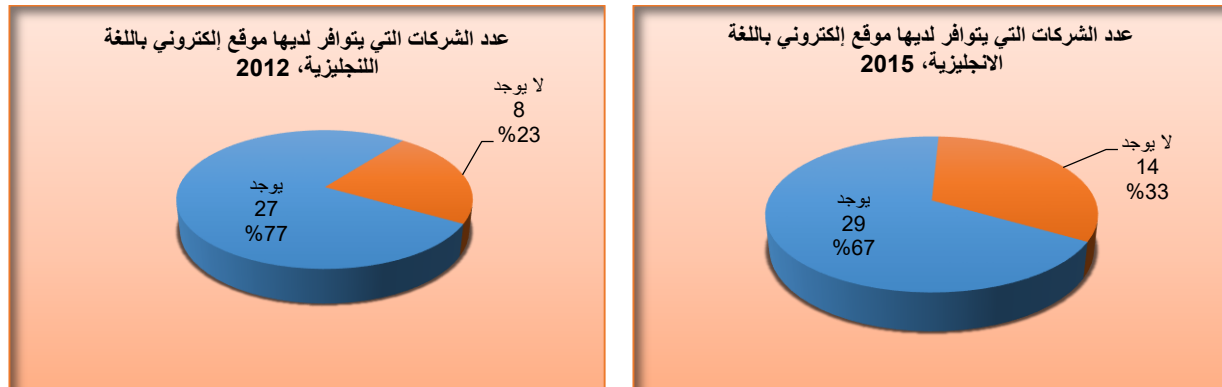
في حين يشير الشكل رقم 9 الى التوزيع القطاعي للشركات التي ليس لديها موقع الكتروني أو لديها موقع ولكنه لا يعمل مقارنة مع نتائج العام 2012 (شكل رقم 9).

شكل رقم (9):



وتشير نتائج التحليل إلى أنه وضمن 43 شركة التي لديها موقع إلكتروني يوجد 29 شركة فقط لديها موقع إلكتروني باللغة الإنجليزية وفقاً لنتائج العام 2015 (انظر شكل رقم 10)

شكل رقم (10):



واستناداً إلى منهجية بناء واحتساب المؤشر الكلي لفعالية المواقع الالكترونية للشركات المساهمة العامة المدرجة والمستخدمه في دراسة العام 2012 والذي يتدرج من 0-10 نقاط وإعادة تحليل المحتوى المعلوماتي للمواقع الالكترونية للشركات المدرجة والتي لديها مواقع الكترونية من خلال احتساب قيم العناصر المكونة للمؤشرات الفرعية واحتساب الاوزان النسبية وصولاً

الى احتساب قيمة المؤشر الكلي باستخدام المتوسطات الحسابية، تشير النتائج إلى تقدم طفيف جداً على مستوى المؤشر الكلي خلال الثلاث سنوات الماضية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر الكلي 4.71 نقطة من أصل 10 نقاط وفقاً لنتائج العام 2015 مقارنة مع متوسط حسابي بلغ 4.23 خلال العام 2012، وبالنظر إلى المؤشرات الفرعية الثلاثة المكونة للمؤشر الكلي، وهي التحديث الدوري للموقع، وحاكمة الشركة، والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة، لم يلاحظ أي تغيير جذري في نتائج العام 2015 عما كانت عليه عام 2012، بل على العكس يلاحظ تراجع في المؤشر الفرعي الخاص بالتواصل مع الأطراف ذات العلاقة من خلال قيمة المتوسط الحسابي حيث تراجع خلال العام 2015 إلى 1.36 عما كان عليه قبل ثلاث سنوات (1.51) وتحديداً خلال نتائج العام 2012، ويعرض الجدول رقم 7 نتائج تحليل المؤشر الكلي والمؤشرات الفرعية المكونة له.

جدول رقم (7): نتائج احتساب المؤشر الكلي والمؤشرات الفرعية للمواقع الإلكترونية للشركات المساهمة العامة المدرجة

موقع الكتروني فعال مؤشر رئيسي 10	التحديث الدوري للموقع مؤشر فرعي الوزن النسبي 30%	حاكمة الشركة مؤشر فرعي الوزن النسبي 40%	التواصل مع الاطراف ذات العلاقة مؤشر فرعي وزن نسبي 30%	2012	2015	2012	2015
المتوسط الحسابي	4.23	4.71	1.19	1.59	1.53	1.76	1.36
أعلى قيمة	10.00	8.90	3.00	3.00	4.00	2.90	3.00
أدنى قيمة	1.00	1.55	0.00	0.00	0.10	0.40	0.00
الانحراف المعياري	2.20	1.92	0.94	0.73	0.95	0.71	1.04
الوسيط	4.10	4.48	1.50	1.50	1.50	1.80	1.50

وبنظرة تفصيلية على نتائج تحليل مؤشرات المحتوى المعلوماتي للمواقع الإلكترونية على المستوى القطاعي وعلى أساس حجم الشركة المدرجة، يلاحظ وعلى الرغم من التذني العام لقيمة المؤشر، احتلال قطاع البنوك والخدمات المالية أعلى نقطة على المؤشر الكلي مقارنة مع القطاعات الأخرى حيث بلغ المتوسط الحسابي للقطاع البنكي 6.48 نقطة خلال العام 2015 مقارنة مع 5.37 نقطة خلال العام 2012.

أما من حيث الحجم ما زالت الشركة كبيرة الحجم تحتل أعلى مركز على المؤشر الكلي مقارنة مع الفئات الأخرى، على الرغم من تراجع مركزها على المؤشر الكلي عما كانت عليه قبل ثلاث سنوات (7.43 نقطة عام 2015 مقابل 8.66 نقطة عام 2012) ويوضح الجدول رقم 8 تفاصيل النتائج الخاصة بتحليل المواقع الإلكترونية على المستوى القطاعي وعلى مستوى فئات الحجم من حيث رأس المال.

جدول رقم (8): نتائج إحتساب المؤشر الكلي والمؤشرات الفرعية للمواقع الإلكترونية للشركات المساهمة العامة المدرجة

وفقا للقطاع والحجم

موقع الكتروني فعال مؤشر رئيسي 10		التحديث الدوري للموقع مؤشر فرعي الوزن النسبي 30%		حاكمية الشركة مؤشر فرعي الوزن النسبي 40%		التواصل مع الاطراف ذات العلاقة مؤشر فرعي وزن نسبي 30%	
2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012
3.66	4.77	0.81	1.30	2.03	1.97	0.83	1.50
8.25	7.55	2.25	2.25	3.00	2.70	3.00	3.00
1.10	1.55	0.00	0.15	1.00	1.40	0.00	0.00
2.76	2.00	0.88	0.68	0.98	0.50	1.26	1.50
2.64	5.05	0.49	1.50	2.05	2.00	0.15	1.50
قطاع الاستثمار							
5.37	6.48	1.67	2.33	2.03	2.09	1.67	2.06
10.00	8.90	3.00	3.00	4.00	2.90	3.00	3.00
3.60	3.30	0.75	1.20	0.60	0.90	1.50	0.90
1.83	1.85	0.59	0.65	0.97	0.67	0.47	0.93
4.50	6.78	1.50	2.33	2.00	2.10	1.50	2.40
قطاع البنوك والخدمات المالية							
4.40	4.37	1.49	1.34	1.33	1.74	1.58	1.29
6.80	6.40	2.25	2.25	2.60	2.20	1.95	2.25
2.85	2.53	0.75	0.38	0.60	1.00	1.50	0.75
1.22	1.27	0.52	0.53	0.69	0.37	0.17	0.66
4.29	4.45	1.50	1.35	1.30	1.90	1.50	0.75
قطاع التأمين							
4.78	4.11	1.63	1.59	1.33	1.38	1.83	1.14
9.20	8.70	3.00	3.00	3.20	2.70	3.00	3.00
1.00	1.75	0.00	0.75	0.60	0.40	0.00	0.00
قطاع الخدمات							

0.96	1.28	0.65	0.85	0.63	1.26	1.79	2.98	الانحراف المعياري	
1.50	2.33	1.40	1.00	1.35	1.88	3.73	5.00	الوسيط	
1.10	1.41	1.84	1.12	1.45	0.47	4.38	3.00	المتوسط الحسابي	قطاع الصناعة
2.25	1.80	2.70	2.10	2.48	1.50	7.20	4.80	أعلى قيمة	
0.00	0.00	0.50	0.10	0.00	0.00	2.00	1.00	أدنى قيمة	
0.71	0.48	0.87	0.75	0.74	0.58	1.51	1.08	الانحراف المعياري	
0.75	1.50	2.00	1.25	1.43	0.11	4.63	3.11	الوسيط	
التواصل مع الاطراف ذات العلاقة مؤشر فرعي وزن نسبي 30%		حاكمة الشركة مؤشر فرعي الوزن النسبي 40%		التحديث الدوري للموقع مؤشر فرعي الوزن النسبي 30%		موقع الكتروني فعال مؤشر رئيسي 10			
2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012		
2.75	3.00	2.30	2.85	2.38	2.81	7.43	8.66	المتوسط الحسابي	الفئة كبيرة الحجم
3.00	3.00	2.90	4.00	3.00	3.00	8.90	10.00	أعلى قيمة	
1.50	3.00	1.40	1.20	0.75	2.25	5.95	7.20	أدنى قيمة	
0.56	0.00	0.47	1.02	0.80	0.32	1.15	1.05	الانحراف المعياري	
3.00	3.00	2.30	3.10	2.63	3.00	7.48	8.73	الوسيط	
1.67	1.26	1.95	1.44	1.88	1.20	5.49	3.90	المتوسط الحسابي	الفئة متوسطة الحجم
3.00	3.00	2.70	2.50	2.40	2.25	7.20	6.25	أعلى قيمة	
0.00	0.00	1.40	0.60	0.75	0.00	2.15	1.10	أدنى قيمة	
0.95	0.82	0.52	0.57	0.57	0.76	1.53	1.72	الانحراف المعياري	
1.88	1.50	1.85	1.30	2.25	1.50	5.60	4.43	الوسيط	
1.01	1.34	1.58	1.32	1.36	0.87	3.94	3.54	المتوسط الحسابي	الفئة صغيرة الحجم
3.00	1.95	2.80	3.00	3.00	2.25	8.80	6.80	أعلى قيمة	
0.00	0.00	0.40	0.10	0.00	0.00	1.55	1.00	أدنى قيمة	
0.83	0.56	0.74	0.85	0.61	0.73	1.49	1.40	الانحراف المعياري	
0.75	1.50	1.70	1.10	1.35	0.75	4.05	3.60	الوسيط	

ومن النتائج أعلاه يستدل أن المواقع الالكترونية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وبشكل عام، لم تشهد التطور المتوقع خلال الثلاث سنوات الماضية وتحديداً من حيث المحتوى المعلوماتي أو بالأساس من حيث ضرورة وجود

موقع الكتروني للشركة المساهمة العامة المدرجة، على الرغم من التعديلات التي أصدرتها الهيئة على تعليمات الإفصاح في العام 2013 والتي تلزم الشركات المدرجة بضرورة وجود مواقع الكترونية لها وبحد أدنى من المعلومات كالبيانات المالية للشركة لثلاث سنوات سابقة على الأقل إضافة إلى معلومات خاصة بحوكمة المؤسسة مثل عقد التأسيس والنظام الداخلي، والمساهمين الرئيسيين إضافة إلى نبذة حول أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، إلا أنه يلاحظ عدم التزام الشركات المدرجة بهذا الأمر بشكل عام وفقاً لما تظهره نتائج التحليل للعام 2015.

3-6 التدقيق الداخلي

فيما يخص وجود وظيفة التدقيق الداخلي في الشركة المساهمة العامة المدرجة سواء من خلال وجود دائرة تدقيق داخلي في الشركة أو تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي من قبل جهة خارجية، فتشير النتائج الواردة في جدول رقم 9 عدم حدوث أي تقدم إيجابي في هذا المحور خلال السنوات الثلاث الماضية بل على العكس حصل هناك تراجع حيث بلغ إجمالي الشركات التي لديها وظيفة التدقيق الداخلي 23 شركة من أصل 49 شركة مدرجة العام 2015 مقابل 25 شركة من أصل 47 شركة مدرجة خلال العام 2012، في حين يلاحظ التراجع الحاصل في فئة الشركات ذات الحجم الكبير.

جدول رقم (9): توفر وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة المدرجة إستناداً إلى التوزيع القطاعي

توفر دائرة التدقيق وفقاً للتوزيع القطاعي										إجمالي عدد الشركات	
2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012		
صناعة		خدمات		تأمين		البنوك والخدمات المالية		استثمار			
5	3	3	7	6	5	7	7	2	3	23	وجود دائرة تدقيق داخلي

جدول رقم (10): توفر وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة المدرجة إستناداً إلى حجم الشركة

توفر دائرة تدقيق داخلي وفقاً لحجم الشركات					
2015	2012	2015	2012	2015	2012
فئة صغيرة الحجم		فئة متوسطة الحجم		فئة كبيرة الحجم	
14	14	4	4	5	7

4-6 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

شملت تعديلات تعليمات الإفصاح رقم 2 لعام 2008 التي أصدرتها الهيئة خلال عام 2013 موضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث ألزمت التعديلات الشركات المساهمة العامة المدرجة ضرورة الإفصاح في تقريرها السنوي عن سياسة الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية وتلك المتعلقة في مجال خدمة البيئة والمجتمع المحلي، على أن تكون هذه السياسة معلنة بشكل واضح وغير مضللة وقابلة للتطبيق، وفي حال إذا لم يكن لدى الشركة أي نشاط في مجال المسؤولية الاجتماعية أو أية مساهمات مجتمعية فيجب الإفصاح عن ذلك ضمن التقرير السنوي.

وفي هذا السياق، تشير النتائج الواردة في جدول رقم 11 إلى تراجع واضح في إفصاح الشركات المساهمة العامة المدرجة عن سياساتها وأنشطتها في مجال المسؤولية الاجتماعية. وفقاً لنتائج العام 2015، أفصحت 33 شركة مدرجة من أصل 49 عن أنشطتها حول المسؤولية الاجتماعية في التقرير السنوي للعام 2014 مقابل 37 شركة من أصل 47 أفصحت عن هذه الأنشطة في تقريرها السنوي الصادر في العام 2011، في حين لم تفصح سوى 14 شركة عن سياساتها في مجال المسؤولية الاجتماعية وفقاً لنتائج التحليل في العام 2015 مقابل 21 شركة وفقاً لنتائج التحليل لعام 2012، وعلى المستوى القطاعي يلاحظ تراجع واضح في مجال الإفصاح عن سياسة المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المرتبطة بها في كل من قطاعي الاستثمار والخدمات، في حين وعلى مستوى الحجم يلاحظ التراجع واضحاً في فئة الشركات كبيرة الحجم وذلك وفقاً للنتائج التي يوردها الجدول رقم 11 وهذا دليل على عدم التزام الشركات بمقتضيات تعليمات الإفصاح والصادرة عن الهيئة بشكل كامل وتحديداً في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (11): الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية				
الإفصاح عن السياسات المتبعة في الشركة		الإفصاح عن الأنشطة في التقرير السنوي		
2015	2012	2015	2012	
14	21	33	37	إجمالي الشركات المدرجة
على أساس القطاع				
2	3	4	7	الاستثمار
6	5	7	8	البنوك والخدمات المالية
0	3	7	6	التأمين
3	4	4	7	الخدمات
4	6	11	9	الصناعة
على أساس الحجم				
5	8	5	8	كبيرة الحجم
3	2	5	5	متوسطة الحجم
7	11	23	24	صغيرة الحجم

5-6 تركيز الملكية

يعتبر موضوع تركيز الملكية في أسهم الشركات المساهمة العامة المدرجة من العوامل المؤثرة على درجة سيولة السوق من خلال تأثيرها المباشر على عدد الأسهم المتاحة للتداول، كما أنها تعطي مؤشراً مهماً للجهات الرقابية حول حجم صغار المستثمرين في البورصة ومدى تفاعلهم واندماجهم في الأنشطة التي تلزم تدخل وتفاعل من قبل المساهمين مثل المشاركة في اجتماعات الهيئات العامة العادية وغير العادية والترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة، وقدرة صغار المساهمين على إيجاد ممثلين لهم في مجال إدارات الشركة المدرجة، وتحديدًا إذا ما قورنت بالحد الأدنى من عدد الأسهم الواجب تملكه من قبل المساهم الذي يرغب بالترشح لعضوية مجلس الإدارة والذي يتم تحديده بموجب النظام الأساسي للشركة.

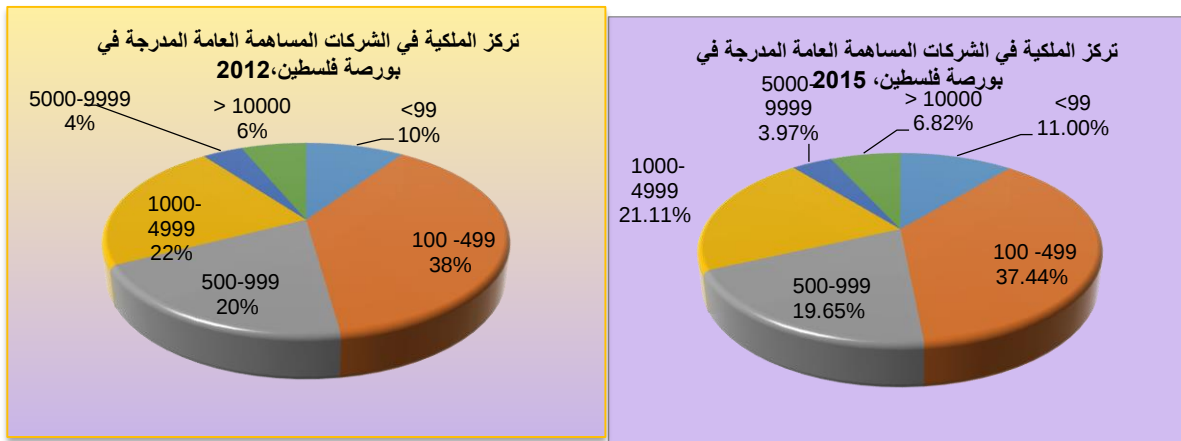
وفي هذا السياق، تم اتباع ذات المنهجية التي استخدمت في دراسة العام 2012 من حيث دراسة وتحليل توزيع الملكية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، بداية بصورة اجمالية ومن ثم على المستويين القطاعي وحجم الشركات المدرجة، وتم الاستناد إلى البيانات التي يصدرها مركز الايداع والتحويل في بورصة فلسطين حول عدد الأسهم التي يملكها المساهمون في الشركات المساهمة العامة المدرجة كما هي في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2015، إضافة إلى الحد الأدنى من عدد الأسهم الواجب امتلاكها من قبل المساهم إذا ما رغب في الترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة وفقاً

للأنظمة الأساسية للشركات المساهمة العامة المدرجة خلال العام 2015 وهي المعلومات الواردة في الملحق رقم 1 وملحق رقم 2.

وبمقارنة النتائج الواردة في شكل رقم 11 فإن ما نسبته 10.79% من اجمالي المساهمين في الشركات المدرجة يستطيعون الترشح لعضوية مجالس إدارات 40 شركة مدرجة في بورصة فلسطين وذلك من خلال مقارنة النتائج الواردة في شكل رقم 19 والبيانات الواردة في ملحق رقم 1 (بخصوص الحد الأدنى بعدد الأسهم المؤهل للترشح لعضوية مجلس الإدارة) وفقاً لنتائج دراسة العام 2015. وبعبارة أخرى، فإن 89.2% من اجمالي المساهمين الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لا يستطيعون الترشح لعضوية مجالس إدارات 40 شركة من أصل 49 شركة مدرجة في بورصة فلسطين، وهذا يظهر جلياً مدى تركيز الملكية في بورصة فلسطين والضرورة القصوى لمعالجة هذا الأمر من خلال حث الشركات على تخفيض الحد الأدنى الواجب امتلاكه من عدد الأسهم لغرض الترشح لعضوية مجلس الإدارة، حيث تنص المادة 106 من قانون الشركات الساري بأن نظام الشركة يحدد عدد الأسهم التي يحق امتلاكها لتؤهل صاحبها للترشح لعضوية مجلس الإدارة.

مع ضرورة الإشارة إلى أنه لا يوجد اختلاف تقريباً في النتائج التي تم التوصل إليها خلال العام 2015 عن تلك النتائج الخاصة بالعام 2012 (انظر شكل رقم 11).

شكل رقم (11):



أما فيما يخص تفاصيل توزيع ملكية الأسهم في الشركات المدرجة قطاعياً ووفقاً لحجم الشركات، تشير النتائج الواردة في الجدول رقم 12 أن 37% من إجمالي عدد المساهمين البالغ عددهم 103952 مساهم كما هو في نهاية تشرين ثاني 2015⁷، يملكون من 100-499 سهم في حين تبلغ نسبة من يملكون من 500-999 سهم 20% تقريباً من إجمالي اعداد المساهمين، وبعبارة أخرى فإن ما نسبته 68% من إجمالي اعداد المساهمين في بورصة فلسطين يملكون أقل من 1000 سهم بالمعدل، الامر الذي يشير إلى أنه مازالت الغالبية العظمى من المساهمين في الشركات المدرجة هم من صغار المساهمين ويوضح الجدول رقم 12 بالإضافة إلى الاشكال 11 و 12 والتي توضح تركيز الملكية وفقاً للقطاع والحجم وذلك بشكل مقارن ما بين الأعوام 2012 و 2015، حيث تبدو صورة تركيز الملكية واضحة على المستوى القطاعي أو على مستوى حجم الشركات المدرجة.

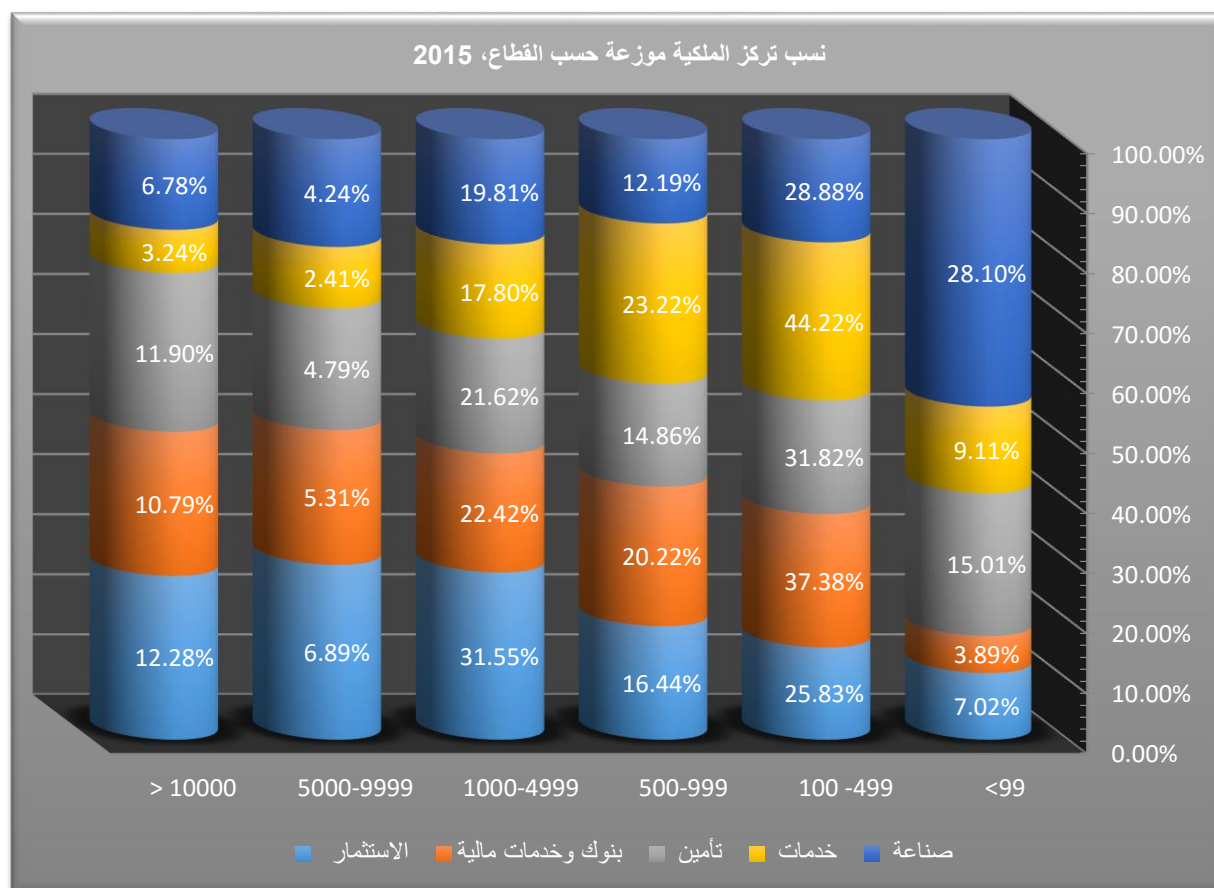
جدول رقم (12): توزيع المساهمين وفقاً لأعداد الأسهم التي يملكونها في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كما هي

بتاريخ 2015/11/30

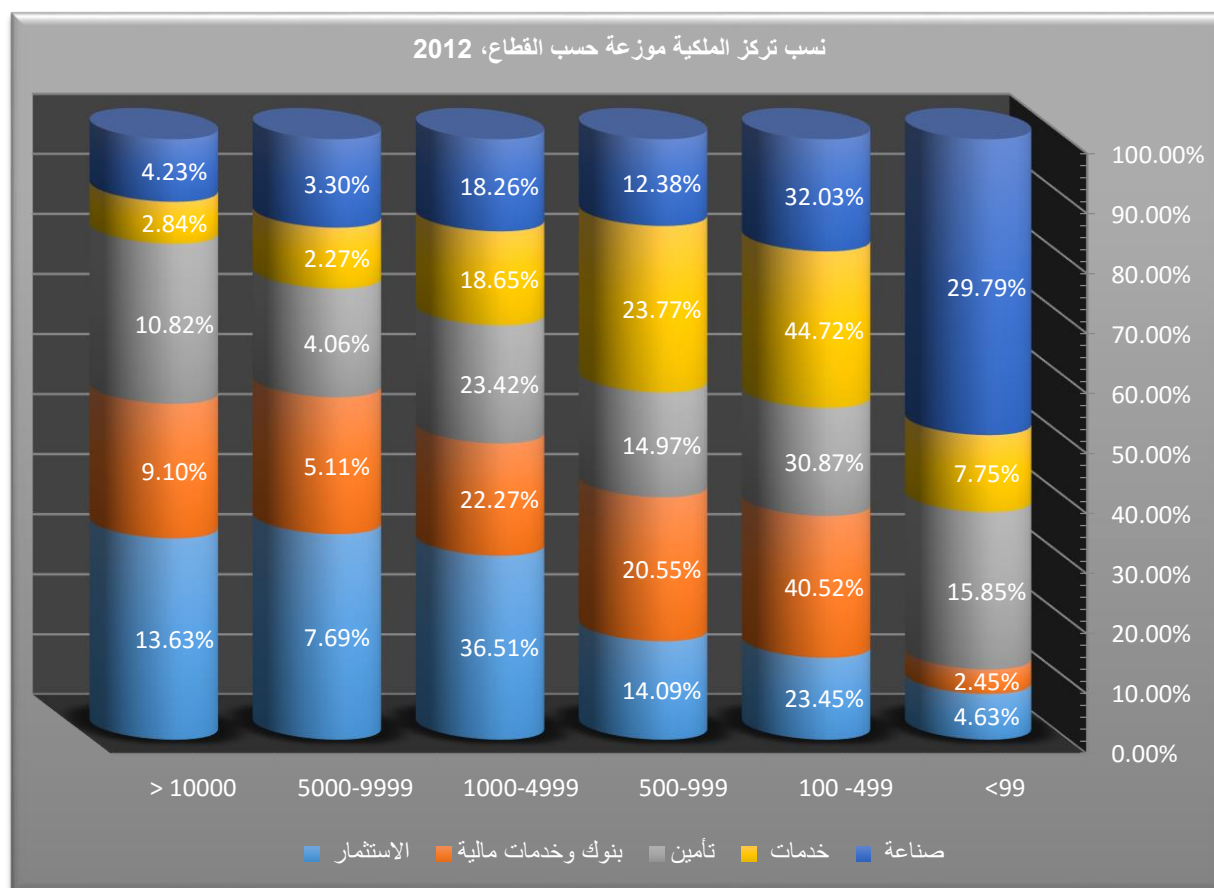
جميع الشركات المدرجة	99>		499- 100		999-500		4999-1000		9999-5000		10000 <	
	2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012	2015	2012
	11.00%	9.50%	37.44%	38.26%	19.65%	19.72%	21.11%	22.33%	3.97%	3.90%	6.82%	6.29%
على اساس القطاع												
الاستثمار	7.02%	4.63%	25.83%	23.45%	16.44%	14.09%	31.55%	36.51%	6.89%	7.69%	12.28%	13.63%
البنوك والخدمات المالية	3.89%	2.45%	37.38%	40.52%	20.22%	20.55%	22.42%	22.27%	5.31%	5.11%	10.79%	9.10%
تأمين	15.01%	15.85%	31.82%	30.87%	14.86%	14.97%	21.62%	23.42%	4.79%	4.06%	11.90%	10.82%
خدمات	9.11%	7.75%	44.22%	44.72%	23.22%	23.77%	17.80%	18.65%	2.41%	2.27%	3.24%	2.84%
صناعة	28.10%	29.79%	28.88%	32.03%	12.19%	12.38%	19.81%	18.26%	15.07%	3.30%	6.78%	4.23%
على اساس الحجم												
الفئة كبيرة الحجم	4.08%	3.28%	33.35%	24.44%	21.38%	28.65%	27.36%	29.47%	5.15%	5.45%	8.68%	8.71%
الفئة المتوسطة	4.07%	1.57%	17.67%	43.51%	41.68%	22.34%	24.74%	23.35%	4.19%	3.54%	7.64%	5.69%
الفئة صغيرة الحجم	20.49%	19.92%	49.19%	51.32%	9.33%	8.62%	13.59%	13.95%	2.72%	2.34%	4.68%	3.86%

⁷ ملحق رقم 2 يبين توزيع اعداد المساهمين وفقاً للأسهم التي يمتلكونها في جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كما هي في تاريخ 2015/11/30

شكل رقم (12):



شكل رقم (13):



7-الخلاصة والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات وتحديدًا خلال السنوات الثلاث الماضية وذلك من خلال الاستناد إلى النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة المعدة خلال العام 2012 والتي تم الاستناد إلى نتائجها كدراسة أساس، وعليه تم استخدام ذات المنهجية والادوات المستخدمة في دراسة العام 2012 في قياس مدى التقدم الحاصل في الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال العام 2015، وذلك كنتيجة للتطورات الحاصلة على المستوى الرقابي والتنظيمي الحاصل خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. حيث هدفت هذه الدراسة إلى إعادة فحص إدارة الشركات من حيث تركيبة مجالس الإدارة واللجان المنبثقة عنها والافصاح عن المنافع الممنوحة للإدارة التنفيذية وأعضاء مجالس الإدارات، والحد الأدنى لعدد الأسهم الواجب امتلاكه من قبل المساهم من أجل الترشح لعضوية مجلس الإدارة، والجمع ما بين وظيفة المدير العام ورئاسة أو عضوية مجلس الإدارة.

كذلك هدفت الدراسة إلى إعادة تحليل المواقع الالكترونية للشركات المساهمة العامة المدرجة استناداً إلى المؤشر المركب الذي تم تطويره في دراسة العام 2012 لتحليل وتقييم المحتوى المعلوماتي للمواقع الالكترونية، كما تم رصد ومتابعة وجود وظيفة التدقيق الداخلي في الشركة. ويمكن اجمال نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها لرصد التغيرات الحاصلة خلال الفترة 2012-2015 في الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المدرجة بالآتي:

- تشير النتائج إلى عدم وجود تقدم ملحوظ في موضوع الفصل بين رئاسة أو عضوية مجلس الإدارة ومنصب المدير العام، حيث ووفقاً لنتائج العام 2015 وجد أن 9 شركات تجمع بين رئاسة مجلس الإدارة ومنصب المدير العام و10 شركات عضو مجلس الإدارة هو في ذات الوقت يشكل منصب المدير العام.
- فيما يخص اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، لوحظ وجود تقدم ملحوظ في هذا المجال حيث ازدادت اعداد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال الأعوام الثلاث السابقة وتحديدًا اللجان الرئيسية مثل لجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة الحوكمة، ولجنة المكافآت، ويلاحظ تقدم ملحوظ في هذا المجال على مستوى الشركات صغيرة الحجم.

- تشير النتائج إلى بعض التقدم الحاصل في الإفصاح عن المنافع الممنوحة لمجلس الإدارة على المستوى الإجمالي تحديداً، في حين هناك تقدم ملحوظ مقارنة مع العام 2012 في الإفصاح عن المنافع الممنوحة للإدارة التنفيذية سواءاً من حيث الإفصاح عن الرواتب أو الإفصاح عن المكافآت والبدلات في التقارير السنوية الصادرة عن الشركات المدرجة تحديداً في العام 2014، إلا أن التقدم في الإفصاح عن المكافآت والبدلات الممنوحة لمجلس الإدارة ليست بالمستوى المأمول.
- فيما يخص توافر موقع الكتروني ذو محتوى معلوماتي مفيد للمساهمين وأصحاب المصالح، تشير النتائج إلى انه مازال هناك عدد من الشركات ليس لديها موقع الكتروني خاص بها والبعض الآخر لديه موقع الكتروني ولكنه لا يعمل، كما يلاحظ عدم وجود تقدم ملموس في نوعية المحتوى المعلوماتي للمواقع الالكترونية للشركات المساهمة العامة المدرجة مقارنة مع النتائج التي تم التوصل إليها خلال العام 2012، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر الكلي في عام 2015 4.71 نقطة من اصل 10 نقاط في حين بلغ متوسط المؤشر الكلي 4.23 نقطة في العام 2012، الامر الذي يشير إلى أن المواقع الالكترونية للشركات المساهمة العامة المدرجة لم تشهد التطور المتوقع خلال السنوات الثلاث الماضية وتحديداً من حيث المحتوى المعلوماتي.
- أما فيما يخص وظيفة التدقيق الداخلي فتشير النتائج المتحصل عليها إلى وجود تراجع في هذا الموضوع مقارنة عما كان عليه الحال عام 2012، حيث وجد ان 47% فقط من الشركات المدرجة في عام 2015 لديها وظيفة التدقيق الداخلي مقابل 53% في عام 2012، والملاحظ أيضاً أن التراجع على مستوى وجود وظيفة التدقيق الداخلي يتضح جلياً لدى فئة الشركات كبيرة الحجم، وهذا الامر قد يأتي عكس التوقعات حيث يتوقع المتابع أن تشهد الشركات كبيرة الحجم اهتماماً أكبر بضرورة وجود وظيفة التدقيق الداخلي في الشركة وأهميتها.
- لوحظ وجود تراجع واضح في موضوع الإفصاح عن سياسة المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المرتبطة بها من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة خلال العام 2015، حيث افصحت ما نسبته 29% فقط من الشركات المدرجة عن سياستها في المسؤولية الاجتماعية مقارنة مع 45% خلال العام 2012.
- لا يزال موضوع تركيز الملكية من أبرز التحديات التي تواجه صغار المساهمين في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وتحديداً ارتفاع الحد الأدنى لعدد الأسهم الواجب امتلاكها لغرض الترشح لعضوية

مجلس إدارة الشركة، حيث تشير النتائج أن ما نسبته 89% من إجمالي المساهمين في الشركات المساهمة العامة المدرجة والبالغ عددهم 103952 كما هو في نهاية تشرين ثاني عام 2015، لا يستطيعون الترشح لعضوية مجالس إدارة 40 شركة من أصل 49 شركة مدرجة في العام 2015، وذلك بسبب عدم امتلاكهم الحد الأدنى من الأسهم الواجب امتلاكها للترشح لعضوية مجلس الإدارة.

وتشير النتائج الواردة في هذه الدراسة إلى أنه وبشكل عام لم يحدث تطور نوعي وملحوظ في الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة، على الرغم من حدوث بعض التطورات الجوهرية على المستوى الرقابي والإشرافي وتحديداً صدور تعديلات على تعليمات الإفصاح رقم 2 لعام 2008 من قبل الهيئة، إلا أنه هناك إشارات واضحة على عدم التزام الشركات المدرجة بما جاء في هذه التعديلات، حيث أن غالبية المحاور التي مراجعتها بموجب هذه الدراسة هي أصبحت الزامية بموجب التعديلات الأخيرة على تعليمات الإفصاح باستثناء ما يتعلق بتركز الملكية، الأمر الذي يتطلب تدخلاً أكبر من الجهات ذات العلاقة تحديداً هيئة سوق رأس المال والعمل على متابعة انفاذ متطلبات الإفصاح الواردة في تعليمات الإفصاح رقم 2 للعام 2008 والتعديلات الحاصلة عليها بموجب قرار 1 للعام 2013، وفيما يلي أبرز التوصيات التي يمكن في حال تطبيقها أحداث نقلة نوعية في جودة و نوعية حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة:

- ضرورة قيام الهيئة بإنفاذ التعديلات الواردة في قرار رقم 1 لعام 2013 المعدلة لتعليمات الإفصاح رقم 2 لعام 2008، حيث يلاحظ جلياً عدم التزام الشركات المدرجة بما جاء في هذه التعديلات بشكل كامل أو على الأقل ضمن المستوى المطلوب.

- ضرورة الإسراع في وضع نموذج القياس الكمي الخاص بحوكمة الشركات والمطور من قبل الهيئة موضع التنفيذ الفعلي والذي يتوقع حال تطبيقه أن يحدث نقلة نوعية في حوكمة الشركات المدرجة، وذلك بسبب الطبيعة التنافسية التي ستحدثها نتائج النموذج فيما بين الشركات ذاتها إضافة إلى توفيره معلومات وافية وبصورة دورية حول مواطن الضعف والقوة لدى الشركات المدرجة فيما يخص حوكمة الشركات ومدى الالتزام بالقواعد الإلزامية مما يمكن الجهات المسؤولة عن الانفاذ مثل الهيئة ومراقب الشركات وغيرها من التدخل الفوري وفي المجال المناسب.

- ضرورة استكمال الجهود في اصدار قانون الشركات الجديد وذلك من خلال استمرار الدور الفاعل للهيئة والمشاركة في اللجان المتخصصة في اصدار القانون والتأكيد على أهمية تضمين الملاحظات الرئيسية ذات العلاقة بحوكمة الشركات إضافة إلى الملاحظات الأخرى التي قدمتها الهيئة في هذا السياق.
- ضرورة استكمال الهيئة لجهودها في اصدار قواعد ارشادية لحوكمة شركات التأمين وفقاً لمتطلبات المبدأ رقم 7 من المبادئ الرئيسية للتأمين الصادرة عن المؤسسة الدولية للهيئات المشرفة على التأمين.
- ضرورة متابعة الجهود الحديثة من قبل الهيئة والجهات ذات العلاقة بإقناع الشركات المساهمة العامة المدرجة بتخفيض الحد الأدنى من عدد الأسهم الواجب امتلاكه للترشح لعضوية مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة، في حال لم يتم تضمين ما يساعد على ذلك في قانون الشركات الجديد.
- ضرورة التركيز على موضوع التدقيق وتحديداً التدقيق الداخلي وذلك من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة مثل مراقب الشركات وسلطة النقد.
- إعادة النظر بطبيعة تشكيل وعمل اللجنة الوطنية للحوكمة حيث أن اللجنة بصفتها الحالية تتخذ الطابع التشاوري وقد يكون من المجدي إيجاد السبل التي تسهم في تعزيز الدور الذي تقوم به من خلال اناطتها بمجلس إدارة الهيئة وكون الهيئة الجهة المسؤولة عن حوكمة الشركات وتحديداً في القطاعات التي تشرف عليها.
- استكمال جهود الهيئة في زيادة الوعي والمعرفة بحوكمة الشركات على المستوى الأكاديمي مع ضرورة تنفيذ برامج متخصصة تستهدف إدارات الشركات المساهمة العامة ومجالس الإدارة في مواضيع محددة في حوكمة الشركات.
- ضرورة قيام الهيئة باستكمال وضع خطط عمل محددة في مجال حوكمة الشركات يتم بموجبها تحديد الأولويات والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالتعاون والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة.
- تنفيذ برامج متخصصة تستهدف المستثمرين من خلال دعوتهم من خلال شركات الأوراق المالية و في قاعات المستثمرين المخصصة لتوعيتهم بحقوقهم تجاه الشركات المستثمر بها و استثمار الية جديده للضغط على الشركات بالالتزام بقواعد ومبادئ الحوكمة قدر الإمكان.

- التنسيق مع مراقب الشركات بهدف الإستفادة من إجتماعات الهيئات العامة للشركات وحضور المساهمين، وذلك من خلال تقديم كلمة للهيئة خلال الإجتماع للتأكيد على أهمية حوكمة الشركات وإبراز حقوق المساهمين وأهم المحاور الرئيسية في حوكمة الشركات، الأمر الذي ساهم في تعزيز معرفة المساهمين بحقوقهم وواجباتهم.
- لغايات انفاذ قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (1) لسنة 2013 لتعليمات الترخيص رقم (2) لسنة 2008 ، قد يكون من المفيد الاستفادة من نظام الافصاح الالكتروني بالتنسيق مع بورصة فلسطين من خلال اضافة بنود الزامية يتم تعبئتها في ملخص البيانات المالية والمعلوماتية و تظهر على البيانات العامة للشركة عند اعداد التقرير السنوي وبما يشمل البنود التالية:

○ سياسة الشركة اتجاه المسؤولية الاجتماعية.

○ مكافئات مجلس الادارة والادارة التنفيذية.

○ الموقع الالكتروني للشركة

○ اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة.

المراجع: المراجع باللغة العربية

- سلطة النقد الفلسطينية (2014) ، دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين
- قانون الشركات رقم 12 لعام 1964
- مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، 2009
- الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين www.pex.ps
- الموقع الإلكتروني لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية www.pcma.ps
- www.pcma.ps هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (2012)، الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
- هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (2013)، قرار رقم (1) لعام 2013 بتعليمات معدلة لتعليمات رقم (2) لسنة 2008 بشأن الإفصاح

المراجع باللغة الإنجليزية

- Financial Stability Board (2015), Corporate governance principles for banks, http://www.fsb.org/2015/07/cos_101004/
- International Finance Corporation, IFC (2016), “From Companies to Markets—Global Developments in Corporate Governance” http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/corporate+governance/publications/guidelines_reviews+and+case+studies/from-companies-to-markets-global-developments-in-corporate-governance
- International Organization for Securities Supervisors, IOCO (2010), Objectives and Principles of Securities Regulation <https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD323.pdf>
- International Association of Insurance Supervisors, IAIS, (2015), Insurance Core Principles <http://www.iaisweb.org/page/supervisory-material/insurance-core-principles//file/58067/insurance-core-principles-updated-november-2015>

- Organization for Economic Co-operation and Development (2011) *"The Role of Institutional Investors in promoting Good Corporate Governance"* Corporate Governance, OECD Publishing
- Organization for Economic Co-operation and Development (2012) *"The Role of MENA Stock Exchanges in Corporate Governance"* the Secretary General of OECD.
- Organization for Economic Co-operation and Development, OECD (2009), *"Corporate Governance and the Financial Crisis: Key Findings and Main Messages"*
<http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/43056196.pdf>
- Organization for Economic Co-operation and Development, OECD (2009), *"The Corporate Governance Lessons from the Financial Crisis"*
<http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/42229620.pdf>
- Organization for Economic Co-operation and Development, OECD (2015) *"G20/OECD Principles of Corporate Governance"*
http://www.oecd.org/document/49/0,3343,en_2649_34813_31530865_1_1_1_1,00.html
- Organization for Economic Co-operation and Development, OECD (2010), *"CORPORATE GOVERNANCE AND THE FINANCIAL CRISIS Conclusions and emerging good practices to enhance implementation of the Principles"*
<http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/44679170.pdf>

الملاحق:

ملحق رقم 1: الحد الأدنى من عدد الأسهم الواجب إمتلاكه من أجل الترشح الى عضوية مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين إضافة الى رأس المال

اسم القطاع	الرقم	رمز الشركة	العملة	رأس المال	رأس المال (دينار)	الحد الأدنى الواجب توافره من عدد الاسهم لعضو مجلس الادارة *2015	الحد الأدنى الواجب توافره من عدد الاسهم لعضو مجلس الادارة **2012
قطاع الخدمات	35	WATANIYA	\$	258,000,000	182,922,000	2,580,000	2,580,000
قطاع الخدمات	31	PEC	\$	60,000,000	42,540,000	600,000	600,000
قطاع التأمين	18	GUI	\$	8,000,000	5,672,000	160,000	100,000
قطاع الاستثمار	5	PADICO	\$	250,000,000	177,250,000	100,000	100,000
قطاع الاستثمار	9	UCI	\$	32,000,000	22,688,000	100,000	300,000
قطاع التأمين	17	AIG	\$	10,000,000	7,090,000	100,000	100,000
قطاع التأمين	23	TRUST	\$	10,000,000	7,090,000	100,000	100,000
قطاع الاستثمار	3	ARAB	JD	9,452,328	9,452,328	75,000	75,000
قطاع البنوك والخدمات المالية	1	PSE	\$	10,000,000	7,090,000	50,000	50,000
قطاع البنوك والخدمات المالية	11	TNB	\$	75,000,000	53,175,000	50,000	50,000
قطاع التأمين	22	TIC	\$	8,500,000	6,026,500	50,000	50,000
قطاع الخدمات	25	AHC	JD	25,000,000	25,000,000	50,000	50,000
قطاع الصناعة	45	NCI	\$	5,000,000	3,545,000	50,000	50,000
قطاع البنوك والخدمات المالية	14	PCB	\$	30,026,056	21,288,474	40,000	70,425
قطاع الصناعة	40	GMC	JD	15,000,000	15,000,000	35,000	35,000
قطاع الاستثمار	4	JREI	\$	10,000,000	7,090,000	30,000	30,000
قطاع الاستثمار	6	PID	JD	4,840,419	4,840,419	30,000	30,000
قطاع البنوك والخدمات المالية	16	QUDS	\$	55,000,000	38,995,000	30,000	30,000
قطاع الخدمات	29	NSC	JD	3,177,813	3,177,813	30,000	30,000
قطاع الخدمات	30	PALTEL	JD	131,625,000	131,625,000	30,000	30,000
قطاع الصناعة	41	JCC	JD	10,000,000	10,000,000	25,000	25,000
قطاع الاستثمار	7	PIIC	JD	18,750,000	18,750,000	20,000	20,000
قطاع التأمين	20	NIC	\$	12,000,000	8,508,000	20,000	20,000
قطاع الخدمات	24	ABRAJ	\$	11,000,000	7,799,000	20,000	20,000
قطاع الخدمات	27	GCOM	\$	5,595,585	3,967,270	20,000	20,000

20,000	20,000	9,217,000	13,000,000	\$	WASSEL	34	قطاع الخدمات
20,000	20,000	13,440,000	13,440,000	JD	AZIZA	37	قطاع الصناعة
20,000	20,000	12,095,540	17,060,000	\$	JPH	42	قطاع الصناعة
20,000	20,000	7,000,000	7,000,000	JD	LADAEN	43	قطاع الصناعة
****	20,000	2,514,140	2,514,140	JD	PALAQAR	47	قطاع الخدمات
16,000	16,000	124,075,000	175,000,000	\$	BOP	12	قطاع البنوك والخدمات المالية
10,000	10,000	4,409,558	4,409,558	JD	AQARIYA	2	قطاع الاستثمار
10,000	10,000	63,762,486	63,762,486	JD	PRICO	8	قطاع الاستثمار
10,000	10,000	35,450,000	50,000,000	\$	ISBK	13	قطاع البنوك والخدمات المالية
10,000	10,000	39,916,700	56,300,000	\$	PIBC	15	قطاع البنوك والخدمات المالية
10,000	10,000	3,686,800	5,200,000	\$	MIC	19	قطاع التأمين
10,000	10,000	1,500,000	1,500,000	JD	APC	36	قطاع الصناعة
10,000	10,000	13,118,503	18,502,825	\$	BPC	38	قطاع الصناعة
10,000	10,000	6,900,000	6,900,000	JD	NAPCO	44	قطاع الصناعة
****	10,000	5,350,000	5,350,000	JD	BJP	49	قطاع الصناعة
7,000	7,000	35,450,000	50,000,000	\$	AIB	10	قطاع البنوك والخدمات المالية
5,000	5,000	948,890	948,890	JD	ARE	26	قطاع الخدمات
5,000	5,000	750,000	750,000	JD	ELECTRODE	39	قطاع الصناعة
1,000	1,000	7,000,000	7,000,000	JD	BRAVO	32	قطاع الخدمات
1,000	1,000	4,000,000	4,000,000	JD	VOIC	46	قطاع الصناعة
****	1,000	6,000,000	8,462,623	\$	PHARMACARE	48	قطاع الصناعة
500	500	3,545,000	5,000,000	\$	PICO	21	قطاع التأمين
250	250	3,616,467	3,616,467	JD	RSR	33	قطاع الخدمات
		42,540,000	60,000,000	\$	APIC	28	قطاع الصناعة
*وفقا للإدارة العامة للأوراق المالية **وفقا لدليل الشركات 2010، وتم التأكد من عدم وجود تعديلات من خلال مراجعة قرارات اجتماعات الهيئات العامة غير العادية.							

ملحق رقم 2: توزيع اعداد المساهمين وفقاً للاسهام التي يمتلكونها في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كما هي بتاريخ 2015/11/30

السنة	الشهر	رمز الشركة	العملة	رأس المال	رأس المال (دينار)	عدد المستثمرين	الاسهم المملوكة أقل من 100	الاسهم المملوكة ما بين 100 - 499	الاسهم المملوكة ما بين 500 - 999	الاسهم المملوكة ما بين 1000 - 4999	الاسهم المملوكة ما بين 5000 - 9999	الاسهم المملوكة أكثر من 10000
2015	11	PSE	\$	10,000,000	7,090,000	23	0	3	0	4	2	14
2015	11	AQARIYA	JD	4,409,558	4,409,558	1,156	177	385	275	215	45	59
2015	11	ARAB	JD	9,452,328	9,452,328	1,242	163	573	165	274	28	39
2015	11	JREI	\$	10,000,000	7,090,000	82	0	16	3	8	3	52
2015	11	PADICO	\$	250,000,000	177,250,000	8,223	380	1,840	1,157	2,890	701	1,255
2015	11	PID	JD	4,840,419	4,840,419	1,071	154	438	171	245	34	29
2015	11	PIIC	JD	18,750,000	18,750,000	776	82	227	154	234	26	53
2015	11	PRICO	JD	63,762,486	63,762,486	1,317	68	250	168	463	131	237
2015	11	UCI	\$	32,000,000	22,688,000	1,387	47	211	414	483	83	149
2015	11	AIB	\$	50,000,000	35,450,000	1,135	151	235	157	375	93	124
2015	11	TNB	\$	75,000,000	53,175,000	10,218	201	5,489	2,763	1,552	122	91
2015	11	BOP	\$	175,000,000	124,075,000	4,188	259	731	425	1,199	466	1,108
2015	11	ISBK	\$	50,000,000	35,450,000	2,085	73	421	321	741	198	331
2015	11	PCB	\$	30,026,056	21,288,474	469	15	53	60	155	52	134
2015	11	PIBC	\$	56,300,000	39,916,700	171	6	19	21	21	7	97
2015	11	QUDS	\$	55,000,000	38,995,000	482	25	65	48	161	56	127
2015	11	AIG	\$	10,000,000	7,090,000	558	19	57	37	161	84	200
2015	11	GUI	\$	8,000,000	5,672,000	498	31	239	59	110	19	40
2015	11	MIC	\$	5,200,000	3,686,800	132	47	10	7	23	14	31
2015	11	NIC	\$	12,000,000	8,508,000	2,535	533	956	445	427	52	122

22	4	2	2	1	0	31	3,545,000	5,000,000	\$	PICO	11	2015
52	26	154	69	60	2	363	6,026,500	8,500,000	\$	TIC	11	2015
35	3	35	8	19	1	101	7,090,000	10,000,000	\$	TRUST	11	2015
23	7	57	45	431	1,949	2,512	7,799,000	11,000,000	\$	ABRAJ	11	2015
59	25	84	72	98	55	393	25,000,000	25,000,000	JD	AHC	11	2015
25	19	154	101	203	76	578	948,890	948,890	JD	ARE	11	2015
120	70	241	285	562	15	1,293	3,967,270	5,595,585	\$	GCOM	11	2015
217	65	137	24	26	3	472	42,540,000	60,000,000	\$	APIC	11	2015
48	31	103	14	16	0	212	3,177,813	3,177,813	JD	NSC	11	2015
727	485	2,524	1,349	2,044	759	7,888	131,625,000	131,625,000	JD	PALTEL	11	2015
211	194	2,254	6,114	1,965	341	11,079	42,540,000	60,000,000	\$	PEC	11	2015
14	3	27	16	45	24	129	7,000,000	7,000,000	JD	BRAVO	11	2015
50	49	160	75	116	77	527	3,616,467	3,616,467	JD	RSR	11	2015
25	10	122	143	12,337	1,056	13,693	9,217,000	13,000,000	\$	WASSEL	11	2015
305	305	3,102	3,306	3,947	81	11,046	182,922,000	258,000,000	\$	WATANIYA	11	2015
21	12	87	53	98	36	307	1,500,000	1,500,000	JD	APC	11	2015
21	4	60	44	62	14	205	13,440,000	13,440,000	JD	AZIZA	11	2015
200	103	366	195	293	115	1,272	13,118,503	18,502,825	\$	BPC	11	2015
14	24	101	49	54	19	261	750,000	750,000	JD	ELECTRODE	11	2015
86	55	341	136	300	60	978	15,000,000	15,000,000	JD	GMC	11	2015
108	131	815	811	2,410	2,111	6,386	10,000,000	10,000,000	JD	JCC	11	2015
171	113	459	181	260	45	1,229	12,095,540	17,060,000	\$	JPH	11	2015
26	16	137	88	157	11	435	7,000,000	7,000,000	JD	LADAEN	11	2015
21	21	89	142	219	168	660	6,900,000	6,900,000	JD	NAPCO	11	2015
55	40	235	96	220	107	753	3,545,000	5,000,000	\$	NCI	11	2015
16	8	69	57	437	1,768	2,355	4,000,000	4,000,000	JD	VOIC	11	2015

5	5	41	46	267	107	471	2,514,140	2,514,140	JD	PALAQAR	11	2015
104	74	235	56	38	7	514	6,000,000	8,462,623	\$	PHARMACARE	11	2015
18	7	16	4	15	1	61	5,350,000	5,350,000	JD	BJP	11	2015
7,091	4,125	21,948	20,431	38,918	11,439	103,952	الإجمالي					

ملحق رقم (3): عدد أعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

اسم القطاع	رمز الشركة	العملة	رأس المال	عدد الأعضاء
قطاع الاستثمار	AQARIYA	JD	4,409,558	7
قطاع الاستثمار	ARAB	JD	9,452,328	10
قطاع الاستثمار	JREI	\$	10,000,000	9
قطاع الاستثمار	PADICO	\$	250,000,000	13
قطاع الاستثمار	PID	JD	4,840,419	7
قطاع الاستثمار	PIIC	JD	18,750,000	9
قطاع الاستثمار	PRICO	JD	63,762,486	7
قطاع الاستثمار	UCI	\$	32,000,000	6
قطاع البنوك والخدمات المالية	PSE	\$	10,000,000	7
قطاع البنوك والخدمات المالية	AIB	\$	50,000,000	10
قطاع البنوك والخدمات المالية	TNB	\$	75,000,000	9
قطاع البنوك والخدمات المالية	BOP	\$	175,000,000	10
قطاع البنوك والخدمات المالية	ISBK	\$	50,000,000	11
قطاع البنوك والخدمات المالية	PCB	\$	30,026,056	11
قطاع البنوك والخدمات المالية	PIBC	\$	56,300,000	11
قطاع البنوك والخدمات المالية	QUDS	\$	55,000,000	11
قطاع التأمين	AIG	\$	10,000,000	5
قطاع التأمين	GUI	\$	8,000,000	8
قطاع التأمين	MIC	\$	5,200,000	11
قطاع التأمين	NIC	\$	12,000,000	9
قطاع التأمين	PICO	\$	5,000,000	8
قطاع التأمين	TIC	\$	8,500,000	9
قطاع التأمين	TRUST	\$	10,000,000	9
قطاع الخدمات	ABRAJ	\$	11,000,000	7
قطاع الخدمات	AHC	JD	25,000,000	13
قطاع الخدمات	ARE	JD	948,890	5
قطاع الخدمات	GCOM	\$	5,595,585	7
قطاع الخدمات	NSC	JD	3,177,813	11
قطاع الخدمات	PALTEL	JD	131,625,000	11
قطاع الخدمات	PEC	\$	60,000,000	15
قطاع الخدمات	PRAVO	JD	7,000,000	8
قطاع الخدمات	RSR	JD	3,616,467	6
قطاع الخدمات	WASSEL	\$	13,000,000	9

7	258,000,000	\$	WATANIYA	قطاع الخدمات
9	2,514,140	JD	PALAQAR	قطاع الخدمات
10	60,000,000	\$	APIC	قطاع الصناعة
5	1,500,000	JD	APC	قطاع الصناعة
11	13,440,000	JD	AZIZA	قطاع الصناعة
7	18,502,825	\$	BPC	قطاع الصناعة
7	750,000	JD	ELECTRODE	قطاع الصناعة
9	15,000,000	JD	GMC	قطاع الصناعة
11	10,000,000	JD	JCC	قطاع الصناعة
11	17,060,000	\$	JPH	قطاع الصناعة
7	7,000,000	JD	LADAEN	قطاع الصناعة
9	6,900,000	JD	NAPCO	قطاع الصناعة
7	5,000,000	\$	NCI	قطاع الصناعة
7	4,000,000	JD	VOIC	قطاع الصناعة
11	8,462,623	\$	PHARMACARE	قطاع الصناعة
7	5,350,000	JD	BJP	قطاع الصناعة
434				

الوسط الحسابي لعدد أعضاء المجلس = 8.86 عضو لكل شركة